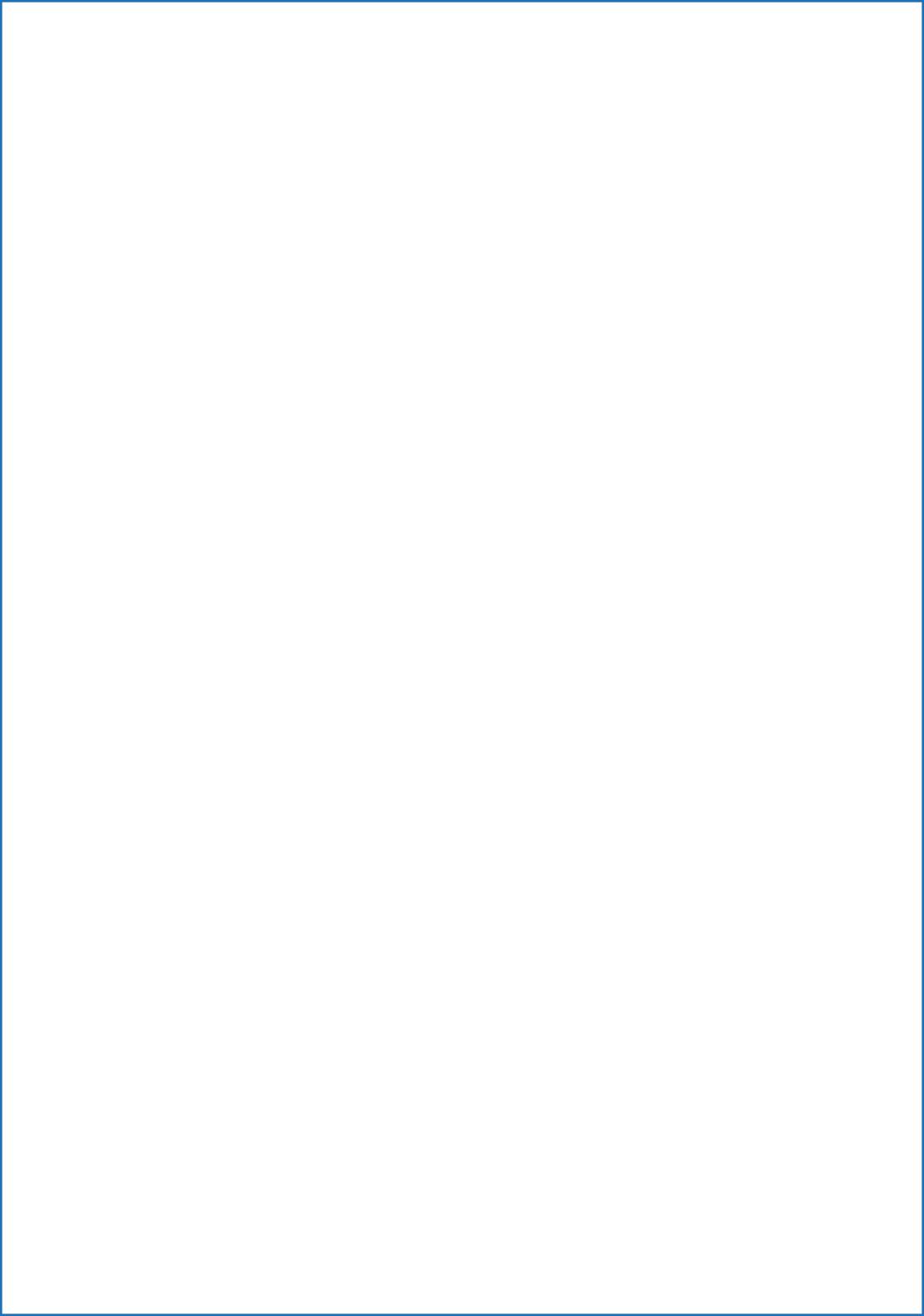


# الآشوريون شعب بلا حقوق

طارق شديد |

ia | GO | YOUR  
OUR RIGHTS

International Association International Gulf Organization



# الأشوريون شعب بلا حقوق

٢٠١٤

طارق شديد

مدير قسم الدراسات العربية



إن التعامل مع معاناة الأثوريين لا يصح أن يتم في سياق  
حوادث منفردة ومنفصلة عن بعضها وعن سابقاتها،

وإنما يجب أن يكون على أساس ترابط هذه الحوادث وتواصلها  
عبر التاريخ،

وعلى أساس كونها نتائج لقضية أكبر، هي قضية شعب بلا  
حقوق، وأمة تسير نحو الزوال.

ومحاولة إنهاء المعاناة الأثورية ينبغي أن تكون ضمن إطار  
البحث عن حل جذري لقضية الشعب الأثوري بأكمله.



## المحتويات

- مقدمة ..... ٧
- من هم الآشوريون؟ ..... ٩
- رؤية تاريخية للقضية الآشورية في المحافل الدولية ..... ١١
- سياسة إبادة الآشوريين ..... ١٦
- الإبادة الجماعية على يد الأتراك والأكراد خلال الحرب العالمية الأولى... ١٨
- إبادة عام ١٩٣٣م على يد الحكومة العراقية ..... ٢١
- أزمة الفكر العراقي المعاصر تجاه الآشوريين ..... ٢٤
- معاناة الآشوريين في ظل الدولة العراقية ..... ٢٦
- اضطهاد الآشوريين في مناطق تواجدهم التاريخية ..... ٣٠
- التباعد الفكري بين آشوريي المهجر والعراق ..... ٣٢
- الآشوريون وحقوق الإنسان ..... ٣٤
- المراجع ..... ٤٦



هناك شعوب في التاريخ ظلمت وهُضمت حقوقها، إلا أن الشعب الآشوري ظلم مرتين، مرة لأنه ذبح وأبدي مرارا ولا يزال يباد وتُشرّد بقيته الباقية من موطنها التاريخي، ومرة ثانية لأن التاريخ والعالم اللذين كانا شاهدين على تلك المجازر البربرية لم يعترفا له بتلك التضحية الجسيمة على مذبح الإنسانية فتم التكر لها وكأنها لم تكن .

صحيح أن الشعب العراقي بمجمله يعاني ويتألم في المرحلة الراهنة نتيجة وضع شاذ يمر به كمحصلة لسياسات سابقة أكثر شذوذاً، ولكن في خضم هذه المعاناة تظهر واضحة للمراقب الموضوعي، حالة استهداف للشريحة الآشورية أكثر من غيرها، فهي تتعرض للاضطهاد والمجازر والإبادة في نينوى وغيرها من المدن والقرى الآشورية منذ بدايات القرن الماضي، حيث أبدي ما يقرب من ثلثي الأمة الآشورية على يد الأتراك والأكراد خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، مروراً بحملة التطهير العرقي على يد الجيش العراقي والأكراد عام ١٩٣٣م، ومن بعدها ضرب المكوّن القومي الآشوري في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بدءاً من الحملة الكردية على المناطق الآشورية تحت قيادة "مصطفى البرزاني" الذي كان تمردته على الحكومات العراقية المتعاقبة سبباً رئيساً في تهجير الآلاف من الآشوريين، ثم مجزرة سوريا في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩م على يد الجيش العراقي بقيادة الملازم أول "عبد الكريم الجحيشي" (لا يزال حياً) والتي ذهب ضحيتها العشرات، وغيرها من المجازر، وتدمير البلدات الآشورية العريقة والأديرة الأثرية على يد جيش صدام.

إن الهدف من هذه "الدراسة" هو تسليط الضوء لأول مرة من قبل منظمة حقوقية دولية، على شعب باتت ثقافته التي تعدّ كنزاً لتاريخ البشرية، مهددة بالزوال لأسباب واضحة أبى العالم أن يهتم لها لأن أصحابها لا يملكون بترولاً كونه مُغتصباً، ولا يملكون ضمانة لمصالح الأقوياء كونهم ضعفاء بأنفسهم بعد الولايات التي لاحقتهم بسبب مؤامرات الدول الكبرى مع محيطهم من جهة، والأمراض القومية والثقافية والنفسية التي يعانيها الدخلاء على آشور من جهة أخرى، فحملة "داعش" الأخيرة على نينوى الآشورية (المعربة إلى "الموصل") ترسّخت بالدعم الشعبي من قبل أهل الموصل وشيوخها قبل التونسيين والجزائريين من قادة الجماعات الجهادية، فدور الأجانب اقتصر على القيادة، فيما إضلاء البيوت "النصرانية" ونهبها وحرق الكنائس اقتصر على أهل الموصل وزعمائها العشائريين الذين طالما نادوا بـ"عراق المساواة" كما

يرونها بعين إسلامية "سنية"، وكذلك الحال في البصرة التي لم يبق فيها آشوري واحد بعد أن نادى زعماءها في أيام صدام بالمساواة، بعين "شيوعية"، والأخطر هو الذي يتغذى سياسيا على الاضطهاد الطائفي (سني- شيعي) ضدّ الآشوريين كي يرفع راية العلمانية التكريدية وبرضى الإعلام الغربي المتواطئ مع مشروع "الكيان النفطى الجديد" الذي سيضمن إنعاش إسرائيل والتحكم الغربى بالسوق العالمية في وجه النفط "الشيعي" و"السني"، فيما لو تبدلت الأحوال وانقلبت التحالفات..

إن عقيدة رفض الآخر تزخر بها عقول العراقيين، ابتداء من رجل الشارع إلى رجل السياسة والمثقف والإعلامي رغم تغني المثقفين والسياسيين بأن قوة المجتمع العراقي تكمن في تركيبه الفسيفسائي، إلا أن هذه الشعارات تصل طريقها ولا تصل إلى أرض التطبيق العملي، والأمر هو أبعد من مجرد ترديد عبارات رنانة بل ينبغي الانتقال من مرحلة ترديد الشعارات إلى مرحلة التطبيق، ولكن هذا يستلزم استئصال عقيدة رفض الآخر من جذورها وذلك يتطلب أجيالا تنشأ على أسس فكرية مغايرة لما موجود.

لقد صار الآشوريون أول ضحايا هذا الفكر وسوف لن يكونوا آخرهم، ولكن الأمر الدقيق والحرص في حالة الآشوريين هو أن هذا النمط من التفكير فعل فعله في وجودهم وديموغرافيتهم لسنين طويلة، والأمر صار يتطلب معالجات سريعة وجذرية، إذ صار الوجود الآشوري على أرض آشور (العراق) مهددا.

كما أن التعامل مع معاناة الآشوريين لا يصح أن يتم في سياق حوادث منفردة ومنفصلة عن بعضها وعن سابقاتها، وإنما التعامل يجب أن يكون على أساس الوعي بتراطيب هذه الحوادث وتواصلها عبر التاريخ، وعلى أساس كونها نتائج لقضية أكبر، هي قضية شعب بلا حقوق، وأمة تسير نحو الزوال. ومحاولة إنهاء المعاناة الآشورية ينبغي أن تكون ضمن إطار البحث عن حل جذري لقضية الشعب الآشوري بأكمله.

والعالم أجمع مطالب بدعم وجود هذا الشعب على أرضه ودعم مطالبته بحقوقه العادلة، لقد أثبتت التجربة الآشورية مع الأنظمة التي تعاقبت على السلطة أن التمايز القومي والديني واللغوي والثقافي بشكل عام كان حافزا لتفعيل النمط الاقصائي من السلوك تجاه الآشوريين، وهذا التمايز سيبقى قائما مادام الآشوري آشوريا، لذلك فإن التغاضي عن الحفيظة وتجاهلها لن يقود إلا إلى استمرار معاناة هذا الشعب.

## من هم الآشوريون؟

"الآشوريون" مجموعة ثقافية متراصة، تعدّ علمياً أوّل مجموعة "قومية" (بالمفهوم الحديث) وذلك منذ الألف الثالث ق.م. في شمال العراق حين جمعهم ترابط إجتماعي - جغرافي واحد ليؤسسوا بعدها أوّل "دولة" في التاريخ كنظام سياسي - إجتماعي تحت حكم الملك سرجون الأكادي (سرجون الأوّل).

وعلى مرّ آلاف السنين برز الآشوريون كقوة منافسة في الشرق القديم في مراحل متعددة حين أخضعوا الأقاليم المجاورة، وبذلك أسسوا صرح أعظم امبراطورية في التاريخ ومنها قدّموا أعظم الإنجازات للبشرية، فقد وضعوا أسس الهندسة والرياضيات والزراعة والعلوم العسكرية، كما برزوا في فن النحت والبناء.

وبعد سقوط الدولة الآشورية عام ٦١٢ ق.م، انضمّ الآشوريون إلى جيش الإمبراطورية الفارسية، وقد تحدّث عنهم المؤرّخون القدماء مثل هيرودوتس (القرن الخامس ق.م) وزينوفونت وغيرهم من الذين عايشوهم بعد سقوط كيانهم.

ويعتبر الآشوريون من أقدم الشعوب التي اعتنقت المسيحية وذلك بدءاً من القرن الأوّل الميلادي على يد القديس بطرس (رسالة بطرس الأولى، ٥:١٣)، حيث ساهموا في تطور هذه الديانة لاهوتياً، فهم من اعتمدوا نهار "الأحد" عطلة مسيحية وتبعثهم باقي الشعوب، وهم من أوجدوا فلسفة الثالوث الأقدس (الاب والإبن والروح القدس في إله واحد) في مدرسة ططيانوس الآشوري الذي كان أوّل من جمع الأناجيل الأربعة (متي، مرقس، لوقا، يوحنا)، وقد نجحوا في نشر المسيحية في مناطق آسيا الوسطى والهند والصين والتبت والجزيرة العربية.

وينتمي اليوم أفراد هذه المجموعة القومية إلى كنائس مسيحية متعدّدة، فهم من السريان الأورثوذكس والكاثوليك، والكلدان والمشرقيين، قسّمتهم المصالح الغربية عن طريق بعثات "تبشيرية" لم تعمل يوماً على "تبشير" غير المسيحيين.

ويتميز الآشوريون بلغتهم الآشورية الحديثة (الأكادية المتأثرة باللفظ الآرامي) إلى جانب عاداتهم وتقاليدهم التي ورثوها عن أجدادهم منذ آلاف السنين، وتوزّع اللغة الآشورية على أربعة لهجات رئيسية: لهجة هكاري - لهجة طورعبدین - لهجة أورمية - لهجة السهول، وتسمّى في الأدبيات الكنسية باللغة السريانية.

كما يتميزّ الآشوريون اليوم بشعورهم القومي القوي، فهم فخورون بتاريخهم وهويتهم التي دفعوا ثمنها دماءً وتهجيراً، وهذا الشعور القومي نراه يزداد مقابل محاولات إلغاء هويتهم القومية، والعناد في انتزاع حق الأرض نراه يتضاعف مقابل طرد الآشوريين من مناطقهم التاريخية، سواء كان ذلك بسبب انتمائهم القومي تحت سلطة الأكراد في الشمال، أو بسبب انتمائهم الديني تحت سلطة التيارات الإسلامية في باقي مناطق العراق، لدرجة أن وصلت الأمور إلى مناقشة بعضهم إلى العمل على تأسيس قوّة آشورية مسلحة تقاوم محيطها لفرض قضيتها على الطاولة العراقية والدولية، أو الدعوة إلى معاقبة جسدية للساسنة الآشوريين "المتخاذلين" بحسب رأي هؤلاء.

وبغض النظر عن الإنسانية أو عدمها في هذه الأفكار النابعة من شريحة من الجيل الآشوري الجديد، إلا أنها تعتبر في النهاية إصراراً على رغبة الشعب الآشوري بالبقاء رغم ضعفه البنيوي بسبب الطائفية ضمن صفوفه واستغلال ذلك من قبل أعدائه.

## رؤية تاريخية للقضية الآشورية في المحافل الدولية

في تاريخ العراق الحديث لا توجد مسألة عانت من تهميش وتحريف أكثر مما عانت منه المسألة الآشورية، من حيث تناولها بشكل غير موضوعي ومنحاز، في محاولة لتشويه تاريخهم وطموحاتهم الوطنية المشروعة في العراق، وطنهم الذي عاشوا فيه منذ آلاف السنين. كانت آثار المرحلة الاستعمارية قد انعكست على مجمل عالم الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر وشكل العراق والمنطقة عموماً، وما تزال موقع جذب للقوى الكبرى لأسباب سياسية واقتصادية ليتعذر الفصل بين تطور الحياة السياسية والاجتماعية العراقية وسياق العلاقات الدولية الذي تركز في الغرب سابقاً وظهور ما سمي في حينها بالمسألة الشرقية، تلك المسألة التي انطوت على تدخلات غربية تحت شعار حماية المسيحيين في الشرق الذي كان خاضعاً للدولة العثمانية وما تبعها من حروب وتداعيات.

ومع فتح العثمانيون أبواب الشرق أمام البعثات التبشيرية الغربية منذ القرن الثامن عشر، لتبدأ سلسلة من التوقيعات مما ساهم في إشعال حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦م) بين روسيا القيصرية من جهة والدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى، ولتتفاعل تلك المواقف والتدخلات الدولية مع الأوضاع الاجتماعية والديموغرافية للمسيحيين في الشرق وخاصة لدى الآشوريين، الذين انقسموا كنسياً الى عدة طوائف كالكلدان والسريان والموارنة. وتمت تسوية المسألة الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبما يتوافق مع مصالح الدول المنتصرة (روسيا وفرنسا وبريطانيا) وتقسيم عالم المشرق الى عدة دول بموجب اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٥م)، ولذلك كان من الطبيعي أن تتفاعل المسألة الآشورية مع تطور الأحداث في شمال العراق وجنوب شرق تركيا، وأن تصبح لاحقاً ضحية التسويات بين العراق وبريطانيا وتركيا إلى جانب القضية الكردية.

كان وطن الآشوريين قبل الحرب العالمية الأولى يقع ضمن ما عُرف بـ"الامبراطورية العثمانية"، وتحديدًا في منطقة ممتدة بين العراق وسوريا وتركيا وفي غرب إيران، وكانوا يتمركزون في ولايات الموصل وحاكاري وأرضروم ووأن وأورمية والجزيرة السورية، وقد أطلقت عليهم تسمية آشوربو حكاري أو آشوربو الجبال (حاكاري ولاية تقع اليوم في جنوب شرق تركيا، وكانت ضمن شمال بلاد ما بين النهرين سابقاً قبل تخطيط الحدود في العقد الثاني من القرن الماضي).

في حين يمثل آشوريو السهول كافة الآشوريين الذين عاشوا في المناطق الواقعة في أورمية وعينكاوة والموصل وأطرافها وشمال الموصل (دهوك حالياً) في زاخو وبرواري بالا والعمادية وعقرة). وكان آشوريو الجبال لا يخضعون لكامل القوانين العثمانية وطوروا لأنفسهم نظاماً خاصاً لإدارة شؤونهم الخاصة كون الأتراك كانوا عاجزين عن إخضاعهم في أعالي جبالهم التي تصل إلى ارتفاع ٤٣٠٠ متراً.

عانى الآشوريون الكثير من حملات الإبادة والتطهير العرقي والديني، وكانوا من أوائل ضحايا الإرهاب المنظم، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى دخل الآشوريون غمار الحرب ضد الدولة العثمانية إلى جانب الحلفاء، كخيار لا بد منه بعد قرون من المجازر على يد محيطهم، وبالرغم من كونهم قوة قتالية غير نظامية حسب المقاييس العسكرية، إلا أن الروح القتالية العالية والمهارة التي عرفوا بها في الحروب الجبلية والمناطق التي كانوا يسيطرون عليها، تسطرت في كتابات القادة العسكريين في الحرب العالمية الأولى، مثل الجنرال "دانسترويل" و"ستافورد" وغيرهم. هذه الروح والمهارة القتالية العالية شكلت البوابة الأكثر أماناً لتقدم القوات الروسية وعرقلة تقدم القوات التركية باتجاه آسيا الوسطى وإيران.

كان دخول الآشوريين الحرب قد جلب عليهم سلسلة من الكوارث والتي وصلت ذروتها عام (١٩١٥م) مع إعلان الدولة العثمانية الجهاد المقدس ضدهم، لتبدأ المذابح الرهيبة ونزوحهم مع عوائلهم في مسيرة الموت التي توجب فيها عليهم شق طرقهم التي كان يسيطر عليها أعداؤهم باتجاه الأراضي الإيرانية، ليفقدوا في تلك المسيرة حوالي ثلثي عددهم من جراء القتال المتواصل والأمراض والمجاعة.

ورغم اعتراف بريطانيا بالآشوريين كحلفاء في الصراع ضد المانيا والدولة العثمانية، حسب ما جاء على لسان ممثل القوات البريطانية في قيادة ما وراء جبال القفقاس في الاجتماع الموسع الذي عقد في مدينة أورميا الإيرانية (١٩١٧/١/٢٨م)، والذي حضره الزعماء الآشوريون مع قادة عسكريين من فرنسا وروسيا، إضافة إلى بيان الحكومة البريطانية (١٩٢٤/٥/٣١م) والذي نص: (أن الحكومة البريطانية تنظر في حماية مصالح الشعب الآشوري، واضعة نصب عينها الخدمات التي أدوها لقضية الحلفاء أثناء الحرب العظمى وعلاقتهم في المستقبل بالدولة العراقية، وقد قررت أن تسعى إلى مد حدودها إلى أبعد حد ممكن في الشمال لكي تستحوذ على القسم الأكبر من الشعب الآشوري).

إلا أن منظمة عصبة الأمم (تشكلت في ١٩١٩/٤/٢٨م حتى الأول من حزيران ١٩٤٦م لتحل محلها منظمة الأمم المتحدة) وبريطانيا تعاملتا مع المسألة الآشورية بطريقة ملتوية، وليتشبت بسببها الشعب الآشوري في المنافي، حيث كانت القضية الآشورية قد طرحت لأول مرة للمناقشة أمام مؤتمر الصلح الحكيم (١٩١٨/١٠/٣٠) بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ولم يتم التوصل الى أي حل منطقي.

ولذا، قرر آشوريو الجبال إعادة أراضيهم التي فقدوها بسبب أحداث الحرب بقوة السلاح، وفعلاً بدأت حملتهم العسكرية في أواسط تشرين الأول (١٩٢٠م)، إلا أن الحملة لم تحقق أهدافها لسببين: أولهما لوجستي، حيث بدأ هطول الأمطار وتساقط الثلوج بغزارة. وثانيهما سياسي، وهو عدم رغبة بريطانيا بنجاح تلك الحملة ليتسنى لها المطالبة بولاية الموصل بعد اكتشاف النفط فيها واستخدام أراضي آشوريي هكاري (شمال الموصل) كورقة للمساومة.

وبعدها كان من المقرر مشاركة وفود آشورية في مؤتمر باريس (١٩١٩)، ولكن بريطانيا منعت تلك الوفود من الوصول إلى المؤتمر وتم احتجازها في لندن، أما الوفد الذي وصل متأخراً لم يتسنى له إحراز أي نجاح يذكر بسبب ازدواجية المعايير التي اتخذها المؤتمرين وبما يؤمن مصالح الدول الكبرى فقط، وخصوصاً بريطانيا التي كانت تحضر لضم الموصل إلى عراق المستقبل تمهيداً لعقود نفطية مع الحكومة العراقية العتيدة ثمناً لذلك.

إلا أن "روبين بيت شموئيل" في كتابه (الآشوريون في مؤتمر الصلح/ باريس ١٩١٩م) يرى أن فشل الوفد العراقي بالوصول إلى مؤتمر باريس رغم أن قضيته كانت قاب قوسين أو أقرب إلى النجاح، لم يهد إلى فشل القضية الآشورية لاحقاً في المحافل الدولية كما يظن البعض، بدليل حضور الوفد الآشوري الثالث جلسات المؤتمر عينه ومن ثم الحضور الآشوري في مؤتمرات دولية أخرى. إلا أنه يجب الاعتراف بأن الورقة الآشورية (العراقية) أصبحت منذ ذلك وقتها مهمة بيد الاستعمار الإنجليزي الذي حكم العراق في بدايات تشكيله الحديث، يشهرونها بوجه الأتراك تارة لنزع ولاية الموصل منهم، وتارة بوجه العرب للحصول على أكبر المكاسب والامتيازات وليس آخرها النفط، وتارة بوجه الأكراد من أجل إسكات صوتهم وتهميش حقوقهم. وتارة أخرى تجاه فرنسا لتذكيرها بأنه في حالة منح الموصل للآشوريين العراقيين - كانت ولاية الموصل من حصة فرنسا في اتفاقية سايكس بيكو - فسرعان ما ينسلخ منها شمال شرق سوريا الآشوري.

وهكذا ضاع أمل الآشوريين في حل محنتهم في ذلك الحدث الدولي، وعندما عقدت معاهدة "سيفر" (١٩٢٠/٨/١٠م) نصت المادة (٦٣) على أنه يجب أن تضمن للآشوريين امكانية التطور القومي، وإعادة كافة أراضيهم وممتلكاتهم التي فقدوها أثناء الحرب. وأفردت تلك المعاهدة أيضاً ضمن المادة (٦٢ - ٦٤) ما يضمن حل المشكلة الكردية، ولكن تلك المعاهدة ولدت ميتة ولم تحقق شيئاً يذكر.

وبعدها أضيفت المسألة الآشورية الى جدول أعمال مؤتمر "لوزان" والذي عقد من أجل استبدال مقررات معاهدة "سيفر" والذي استمر من (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م حتى ٢٤ تموز ١٩٢٣م) بعد استعادة تركيا لدورها السياسي والعسكري، ونوقشت المسألة الآشورية ومصير المهجرين الآشوريين بسبب أحداث الحرب ومصير ولاية الموصل بدون التوصل الى أي حلول.

لذلك تم تأجيل بحث تلك الأمور وإضافتها إلى جدول أعمال مؤتمر "القسطنطينية" الذي عقد ضمن إطار عصبة الأمم للفترة من (١٩ مايس - ٥ حزيران ١٩٢٤م)، وانطلاقاً من التصورات الاستراتيجية طلب ممثل بريطانيا بيرسي كوكس (الضابط السياسي الأول في العراق للفترة من ١٩١٦ - ١٩١٨م) في ذلك المؤتمر توسيع الحدود الشمالية للعراق على حساب ولاية حكاري (موطن آشوريي الجبال)، مبرراً طلبه بعدم رغبة الآشوريين في العيش مجدداً تحت ظل الاضطهاد، ورفض تركيا القاطع في عودتهم إلى أراضيهم في تلك الجبال قبل تخطيط الحدود بين تركيا والعراق بشكل نهائي.

وفي السادس من آب (١٩٢٤م)، طلبت الحكومة البريطانية من عصبة الأمم إدراج مسألة تسوية الحدود العراقية التركية ضمن جدول أعمال الدورة (٣٠) لمجلس العصبة، وحصل الإقرار بالتسوية النهائية لمشكلة الحدود في (تشرين أول من عام ١٩٢٤م) والذي سمي بخط بروكسل وأصبح ساري المفعول، واعتمد في حل النزاع الحدودي بين الدولتين واعتراف اللجنة المشكلة بذلك الخصوص في ضرورة حماية الآشوريين الذين أصبحت بعض أراضيهم شمال خط بروكسل في الجانب التركي، والقسم الآخر جنوب الخط في شمال العراق، وهكذا بقيت ولاية الموصل جزء من الدولة العراقية الحديثة.

ومن المهم الإشارة هنا الى الدور الذي لعبه الآشوريون وخاصة آشوريو حكاري في حسم ضم ولاية الموصل الى العراق (١٩٢٥/١٢/١٦م)، حيث تجلّى دورهم هذا من الناحيتين العسكرية

والسياسية، فعسكرياً قامت الوحدات النظامية الآشورية بصد غارات القوات التركية، وأصبحت القوة الوحيدة التي تحرس الحدود الشمالية، في الوقت الذي كان فيه الجيش العراقي في مرحلة التكوين. وسياسياً في مطالبتهم بضم منطقة حكاري إلى العراق (بالرغم من أنه لم يتم الاستجابة لذلك الطلب) إلا أنهم أثروا تأثيراً كبيراً على قرار العصبة النهائي بشأن مشكلة الموصل.

ومع حل مشكلة ولاية الموصل، لم تنفذ بريطانيا التزاماتها حول ضمان حقوق الآشوريين، التي أوصت بها قرارات مجلس عصبة الأمم، هذا إضافة إلى النظرة القاصرة في التعامل مع التنوع القومي وأثارها السلبية على مستقبل العراق السياسي المعاصر.

رغم ذلك استمر الآشوريون في المطالبة بحقوقهم القومية، وعقدوا اجتماعاً في منطقة العمادية في شمال العراق (حزيران من عام ١٩٣٢م)، وأصدروا وثيقة تتضمن مطالبهم في الاعتراف بهم كجزء من مكونات الشعب العراقي، ورغم كون تلك المطالب غلبت عليها صفة البساطة في محتوياتها، إلا أن بعض أفراد النخبة الحاكمة في العراق وبتأييد من بريطانيا رفضوا تلك الوثيقة.

ومع قبول العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢، ورغم الضمانات التي قدمها ممثل العراق في العصبة حول حقوق القوميات العراقية كافة، إلا أن الأمور بدأت تسير نحو الأسوأ بظلم أجواء معادية للآشوريين، وإثارة النعرات العرقية لتنتهي إلى المذابح التي طالت الآشوريين في بلدة "سيميل" و(٦٣) بلدة آشورية في شمال العراق (بين الرابع والحادي عشر من آب عام ١٩٣٣م)، وراح ضحيتها قرابة ثلاثة آلاف آشوري.

ومن المثير للسخرية هو قيام عصبة الأمم في إصدار مشروع لإسكان الآشوريين والذي صدر كوثيقة تحت عنوان (إسكان الآشوريين كعمل إنساني) ضمن منشورات العصبة في عام ١٩٣٥م / قسم الأعلام / المسألة الخامسة / جنيف / سويسرا، يتضمن محاولات فاشلة لإسكان الآشوريين الذين نجوا من المذبحة، وذلك في نقلهم إلى منطقة سهل الغاب في سوريا بين اللاذقية وحمّاه، أو نقلهم إلى مقاطعة (بارانا) البرازيلية وجزيرة (غويانا) البريطانية وحوض النيجر في أفريقيا الغربية، والتعامل مع الشعب الآشوري وكأنه شعب لا وطن له، وهي حقيقة منافية للتاريخ كون الآشوريين من الشعوب الأصلية في بلاد ما بين النهرين، وتواجدوا فيها منذ آلاف السنين، وساهموا في إغناء البشرية بالحضارة التي شيدها في العراق القديم.

## سياسة إبادة الأثوريين

أصبحت المذابح جزءاً لا يتجزأ من حياة الشعب الأثوري منذ قرون طويلة حتى يومنا هذا. وهذه المذابح تتخذ أشكالاً وأساليب عديدة ضمن ظروف ووقائع سياسية وصراعات مختلفة تعيشها بلدان الشرق الأوسط والعالم، وقد أثر ذلك بشكل كارثي على كيان أبناء الأمة الأثورية.

ويبدو أن الهدف الرئيس الوحيد من ارتكاب هذه المجازر هو إفناء الأثوريين كشعب أصيل، والقضاء على الوجود الأثوري في بلاد آشور وبلدان الشرق الأوسط بشكل عام. ونجد بأن المجازر التي تعرّض لها الأثوريون عبر تاريخهم تدخل في إطار التعريف الدولي لـ"الإبادة" (الجنوسايد) والذي ينصّ على التالي :

- أ - قتل أفراد أو أعضاء الجماعة.
- ب - إلحاق أذى أو ضرر جسدي أو عقلي خطير أو جسيم بأعضاء الجماعة.
- ج - إخضاع الجماعة لظروف وأحوال معيشية قاسية يقصد منها إهلاكها أو تدميرها الفعلي كلياً أو جزئياً.
- د - فرض تدابير ترمي إلى منع أو إعاقة النسل داخل الجماعة.
- هـ - نقل أطفال أو صغار الجماعة قهراً وعبوة من جماعتهم إلى جماعة أخرى.

ولا شك أنه لكل جريمة ترتكب دوافع محددة تكون سبباً للمجرمين بتنفيذها، وإذا كانت مجازر الإبادة الجماعية وفقاً لمختلف التعاريف المتداولة تعدّ جريمة بحق الإنسانية، فهنا يتوجب على الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وكافة الدول التي تحترم شرعة الأمم المتحدة ومواثيقها، وحكومات الدول واتحاد الدول الأوروبية بكافة هيئاته ومؤسسات المجتمع المدني، أن تعمل على فضح وإيقاف المجازر التي ترتكب في العالم وتقديم الجناة إلى المحاكم الدولية، من أجل صون العدالة والسلم العالمي.

ولو ألقينا نظرة سريعة وتحليل موضوعي وعلمي على المذابح التي تعرض لها الشعب الأثوري، سنجد أن كل البنود المذكوره أعلاه تنطبق عليه تماماً. فإذا المذابح التي تعرض لها الشعب

الآشوري اتخذت كافة هذه الأساليب بداية من القتل الفردي والجماعي على أسس عرقية ودينية، وإلحاق الأذى العقلي والنفسي به جراء السياسات القومية الشوفينية التي مارسها حزب البعث في كلا من سوريا والعراق وسياسة التعريب، وعدم الاعتراف بالهوية الإثنية لهذا الشعب، وعدم الاعتراف به دستوريا كمكون أساسي وأصيل من النسيج الوطني وحرمانه من تعلم لغته الأم في المدارس، وفرض الثقافة والتفكير والسلوكية العربية الإسلامية عليه. وخلق ظروف اقتصادية دمرت عماد الحياة المعيشية للمجتمع الآشوري كقناة مؤثرة ومساهمة في بناء الوطن، من خلال الاستيلاء ومصادرة الأملاك، حرمانه من حقوقه القومية والسياسية والثقافية. إضافة إلى ذلك ممارسة الاضطهاد والتمييز العنصري القومي، وممارسة الضغوط بالتهديد والتخويف والاعتداءات الفردية والجماعية والتخوين والملاحقة من قبل الأجهزة الأمنية والاعتقالات والسجون، والهجرة القسرية بسبب هذه الظروف.

كما يتعرض الشعب الآشوري إلى حملة شرسة بإلغاء دوره التاريخي وتزوير الحقائق التاريخية. وفرض واقع جديد على الأرض من خلال التغيير الديموغرافي التي تمارسه السلطات الاستبدادية المسيطرة على آشور في شمال العراق على ما تبقى من الأراضي وممتلكات هذا الشعب الآشوري. وكذلك ما يحصل في الجزيرة السورية لغرض مشروع قومي شوفيني بالتنسيق والتعاون الكامل مع سلطة الاستبداد في سوريا للقضاء نهائيا على الهوية القومية لهذا الشعب وتكريدهم في بوتقة الأكراد كما يحصل في العراق.

## الإبادة الجماعية على يد الأكراد والأتراك خلال الحرب العالمية الأولى

تمت تسوية المسألة الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبما يتوافق مع مصالح الدول المنتصرة (روسيا وفرنسا وبريطانيا) وتقسيم الشرق الأوسط الى عدة دول بموجب اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٦)، ولذلك كان من الطبيعي أن تتفاعل المسألة الآشورية مع تطور الأحداث في شمال العراق وجنوب شرق تركيا، وأن تصبح لاحقاً ضحية التسويات بين العراق وبريطانيا وتركيا.

هناك تاريخ طويل من المذابح التي تعرض لها أبناء الأمة الآشورية. ومنها مجازر بدرخان الكردي في النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث ذهب ضحيتها حوالي ١٠,٠٠٠ آشوريا.

وبين عامي ١٨٩٥ - ١٨٩٨م جرت بحق الآشوريين مجازر نظمتها السلطات العثمانية ضد الآشوريين القاطنين في مدن أوروهوي (أورفه أو الرها) وآميد (ديار بكر) وماردين وغيرها من القصبات التابعة لهذه المدن الرئيسية. وسقط نتيجة هذه المذابح الهمجية الآلاف من الشهداء.

وأكبر الإبادات التي تعرض لها الآشوريون كانت بين أعوام ١٩١٤ - ١٩١٨ بإشراف تركي وتنفيذ كردي - تركي، والتي ذهب ضحيتها أكثر من ٥٠٠ ألف شهيدا آشوريا (ما يعادل ثلثي تعدادهم آنذاك) على يد السلطات العثمانية المتحالفة مع الأكراد وتحديدا في هكاري وطورعبدین وأورمية، تلك المناطق التاريخية التي سكنها الآشوريون بين أعدائهم على مدى قرون، ولولا تعاون الأكراد الجبليين مع الأتراك في الإبادة، لما كان باستطاعة الأتراك كسر القوة الجبلية الآشورية بحسب المحللين العسكريين آنذاك.

ومع بداية الإبادة، سرعان ما أعلن الأتراك عن سياسة التتريك الشوفينية، أي توحيد جميع الشعوب التركية تحت قيادة تركيا. وكما كانت قبيل الحرب العالمية الأولى كذلك إبائها كانت القيادة التركية الفتية ترى حل المسألة القومية في تركيا عن طريق الإبادة الجسدية للشعوب المسيحية أو تهجينها بالقوة.

وقد أكد على ذلك الكثير من قادتهم ومنهم الدكتور "ناظم منظر" بقوله: "فقط لو يقف المحرضون من صوفيا وأثينا عن التدخل في شؤوننا عندها سنحقق الحرية الحقيقية، وحينها سيرى الجميع كيف سنذوب بسهولة جميع اليونانيين والعرب والألبان ونصنع منهم شعبا واحدا ذو لغة أم واحدة". وكرر

مواقفه الشوفينية هذه حينما أكد في إحدى اجتماعات حزب فتاة تركيا "أريد بأن يعيش على هذه الأرض التركية، فقط التركي، ويسيطر دون منازع، لا نريد العناصر الغير التركية من أية قومية أو دين كانوا، يجب تنظيف بلادنا من العناصر غير التركية".

وقد كرر موقف ناظم زميله في الحزب "شاكر" الذي قال "إنه في ثقافتنا القومية يمكن أن نسمح بالازدهار للبذور التركية فقط، فنحن ملزمون بتنظيف وطننا من جميع الشعوب المتبقية واقتلاعهم من جذورهم كما تقتلع الأعشاب الضارة هذا هو شعار ثورتنا".

وصرح "أنور" أحد الحكام الثلاثة القائدين للبلاد بقوله: "أنا لم أعد أتحمّل المسيحيين في تركيا". وبعد فترة من ذلك (أي في صيف ١٩١٥) أعلن وزير الداخلية "طلعت باشا" عن نوايا الباب العالي: "باستغلال الحرب العالمية من أجل التخلص نهائيا من الأعداء الداخليين كون ذلك لن يستدعي حينئذ تدخل دبلوماسيا من الخارج". وانطلاقا من توجيهات القيادة التركية الفتية بدأت الأوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية بتطبيق برنامج مدروس بدقة، خاص بإبادة المسيحيين القاطنين في تركيا بما في ذلك الأرمن والآشوريين.

وطبيعي في مثل هذا الوضع الخطير للغاية أن ينتظر الآشوريون المساعدة والإنقاذ من جارثهم روسيا، التي وصلت علاقاتها مع تركيا إلى المرحلة الحرجة ثانية. ومن جانبها أخذت روسيا ولأسباب مفهومة جدا (مرتبطة بتوتر الوضع في الشرق الأوسط) تبدي اهتماما كبيرا في كسب الأقليات العرقية والدينية في تركيا وإيران إلى جانبها.

وفي صيف ١٩١٤م بدأ الأتراك بعمليات الإبادة ضد الآشوريين في أورمي وهكاري، وخاصة بعد إبرام اتفاقية التحالف في ٢ آب ١٩١٤م بين ألمانيا وتركيا. وحتى قبل هذه الموعد كان الأتراك قد دخلوا قرية "بقره خاتون" في مقاطعة قارص وأعدموا جميع رجالها الذين حاولوا النجاة غير أنهم قطعوهم بسيفوفهم. (كما تحدث شاهد عيان س. مرقصوف).

وتتحدث شاهدة أخرى (مريم) عن فرار عشيرتها كاور من مدينة أورمي من أمام الاكراد. كما أنه في منطقة ألباق في تركيا تم سلب ثمان قرى آشورية هي: كوزي، أرجي، أطيس، منكيلوا، أوزن، بوروك، باليس، كالانيس، قتل قسم من سكانها أما القسم الأخر فقد هرب إلى مقاطعة سالامس الآشورية في إيران.

وفي نهاية تموز ١٩١٤م بدأ الأتراك بسحب الاحتياطي العسكري إلى الحدود الإيرانية وأخذوا يسلحون القبائل الكردية. وقام الضباط والجنود الأتراك بالتعاون مع الفصائل الكردية بإرتكاب المجازر ضد الآشوريين على الأراضي التركية وعلى جزء من الأراضي الإيرانية.

وفي ٢٨ حزيران ١٩١٥م قامت القوات التركية مدعومة بفصائل كردية بهجوم من الموصل وباتجاه تيارى السفلى، بقيادة والي الموصل "حيدر بك".. وفي ١٢ حزيران ١٩١٥م تحرك الشيخ الكردي إسماعيل أغا من أرتوش نحو تيارى العليا وكانت العشائر الكردية تتناوب على القتل والسلب والنهب، وأبرز تلك العمليات كانت غدر عشيرة البرزانيين في آب/١٩١٥ حيث هاجم البرزانيون العشائر الآشورية المحاصرة من جهة الجنوب (تيارى السفلى وجيلو وتخوما) وأحرقوا القرى والكنائس رغم أن عشيرة تيارى الآشورية كانت ملجأ البرزانيين من ملاحقة الأتراك على مدى العقود، وهذا ما يؤكد المستشرق "ويغرام" الذي عايش الإبادة من قلب الحدث.. وذلك في كتابه "حليفا الصغير"، كما يؤكد المؤرخ الكردي سامي شورش (وزير الثقافة الكردية سابقا).

## إبادة عام ١٩٣٣ على يد الحكومة العراقية

بدلاً من أن يَدشن نظام الحكم الوطني في العراق (عهد الاستقلال) بتجسيد قيم الوطنية وتعزيز مبادئ العيش المشترك، بين قوميات وأديان ومذاهب، ومختلف ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي التي يتكون منها المجتمع العراقي، والإقرار بالتعددية القومية والسياسية، واعتماد الديمقراطية في الحكم والإدارة، وتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين. قامت حكومة الاستقلال التي كان يتزعمها "رشد عالي الكيلاني" بنشر ثقافة العنف والإرهاب في المجتمع العراقي. وبدلاً من أن تقيم الاحتفالات والأعراس الوطنية احتفاءً بعهد الاستقلال، أقامت شعائر الموت والقتل الجماعي ونفي وطرد آلاف العراقيين من مناطق سكناهم.

وتعدّ إبادة ١٩٣٣ بحق الآشوريين، والتي قام بها الجيش العراقي والعشائر العربية والكردية في آب/١٩٣٣ والتي قتل فيها أكثر من ثلاثة آلاف من الآشوريين العزل، أولى "إنجازات" الدولة العراقية في مهدها.

فمع تأسيس "المملكة العراقية" عام ١٩٢١م على يد الإنجليز، اقترنت المسألة الآشورية في أذهان العراقيين وغير العراقيين، بكثير من الأفكار الخاطئة والدعاية المضللة لحكومة "رشد عالي الكيلاني" لأغراض سياسية دعائية بهدف صرف الرأي العام في العراق عن المشاكل الداخلية التي كانت تواجهها، فقد حاولت تصوير الآشوريين في العراق على إنهم مجموعة انفصالية تعمل لصالح الإنجليز، لكي يقضي عليهم الكيلاني ويفوز برضى الشعب العراقي على حزبه المنبوذ، حزب الإخاء الوطني.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كلفت بريطانيا بملف القضية الآشورية في العراق باعتبارها الدولة المنتدبة عليه، لكنها وقفت منذ البداية ضد حل المشكلة الآشورية عندما كانت تناقش في عصبة الأمم عام ١٩٣٢م، وفي جميع المؤتمرات والمحافل الدولية. إذ قضت السياسة الإنجليزية ألا يكون للآشوريين مجرد كيان ذاتي في رقعة ولو صغيرة في بلادهم، فقد ألحقت اتفاقية (سايكس - بيكو) التي وقعت سراً بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦م، الظلم بالآشوريين وقضت على كل أمالهم القومية في مناطقهم.

وقد عبر الكولونيل البريطاني ويلسون عن عداة بريطانيا للآشوريين بالقول: "ما هو جدير بالثناء حقاً، هو أن تسمح أعظم امبراطورية بالاضطهاد المدروس والقتل الجماعي والتحويل بالقوة حيال أنبل وأعظم أمة في الشرق الأوسط، الأمة الآشورية التي أعطت العالم أعظم حضارة إنسانية".

وقد قال المستشرق الإنكليزي الدكتور "و. ا. ويغرام" عن قضية الآشوريين: "بعد أن خسرت تركيا الحرب العالمية الأولى، كان لا بد من أن تقبل بشروط بريطانية لوقف الحرب فيما يخص المطالب الآشورية في مناطقهم التاريخية، لكن بكل أسف عقدت بريطانيا الصلح مع تركيا وتركت الآشوريين هذا الحليف الصغير منسياً، وتجاهلت حقوقه وقضيته التي كانت مطروحة على عصبة الأمم".

وبعد تأسيس الدولة العراقية انطلقت الحركة الآشورية لتخوض نضالاً مشروعاً، لكن حكومة الكيلاني أرادت التشويش على الموقف الآشوري من المسألة العراقية وتوظيف علاقتهم مع بريطانيا لأغراض سياسية داخلية بحتة. ولأجل هذا الغرض قامت بتصعيد الموقف مع الآشوريين من خلال رفضها الاعتراف بالآشوريين كشعب أصيل في العراق. وعضواً عن ذلك، طلبت منهم إلقاء سلاحهم قبل حل مشكلاتهم، في حين كانت معظم القبائل العربية والكردية والتركمانية تحتفظ بسلاحها في أجواء مشحونة بالتوتر والقلق، واحتمالات الصراعات العرقية والطائفية في العراق والمنطقة كانت قائمة. وعندما رفض الآشوريون هذه المطالب المذلة والمهينة بحقهم كونهم من العشائر - وهذا ما كانت تريده حكومة الكيلاني - تم توقيف بطريك الآشوريين وحجزه مع بعض عائلته في مقر جمعية الشبان المسيحيين YMCA.

لقد كان هذا الإجراء التعسفي واللاقانوني هو الفتيل الذي فجر الأحداث والاصطدام المسلح مع الآشوريين، وما تلاها من أعمال انتقامية دامية، وذبح جماعي للآشوريين العزل وقتل الأسرى في "سميل" وقرى عديدة في سهل نينوى.

وقد ضحمت حملات الدعاية التي قامت بها حكومة الكيلاني تحت سلطة الملك "غازي بن فيصل"، حقيقة الصدام المسلح مع الآشوريين، فجعلت منه نصراً تاريخياً ضد "عملاء بريطانيا" علماً بأن بريطانيا هي التي جلبت الملك غازي من السعودية إلى العراق، وأدعت الحكومة العراقية بأنها أفضلت مخططات بريطانيا الهادفة إلى ضرب العراق وتفتيت وحدته، في حين الحقيقة هي أن أخطر ما كان يهدد الوحدة العراقية هي السياسة العنصرية تجاه الأقليات القومية والدينية في العراق والنهج الطائفي لحكومة الكيلاني، تحت استغلال بريطانيا.

إن قيام الجيش العراقي بسحق ما سمّي آنذاك "انتفاضة الآشوريين"، لم يكن حدثاً عسكرياً عابراً في تاريخ العراق الحديث، إنما كان عملاً مدروساً لا تزال تداعياته وآثاره السياسية وتفاعلاته الفكرية والاجتماعية قائمة وماثلة في المجتمع العراقي عامة والآشوري خاصة، فالمقابر الجماعية للآشوريين العزل، هزت أركان الدولة العراقية المستحدثة، وأحدثت شخراً عميقاً وتصدعاً كبيراً

في بنية المجتمع العراقي، وتسببت بمزيد من التصدعات السياسية، حيث كانت نقطة البداية للانحراف في مسيرة الحياة السياسية داخل العراق، وهيمنة دكتاتورية العسكريين على السلطة والحكم تحت إمرة الفرد والعائلة، وانتهاك حقوق الإنسان وتجاوز الدستور، وزرع بذور التعصب والطائفية والفتنة والفساد في المجتمع العراقي، حيث بقي العقل السياسي العربي والفكر القومي عامة في العراق متأثراً، وإلى حد كبير، بتلك العقلية الاستبدادية وبالنزعة القومية الفاشية، وهو ما يفسر التكتّم الكامل من قبل جميع الحكومات المتعاقبة في العراق على مذابح الآشوريين ومقابرهم الجماعية، واستمرار هذه الحكومات في تنفيذ المزيد من الإبادات بحق معظم فئات وقوميات الشعب العراقي كلما احتجت على مواقف وممارسات جائرة بحقها، أو طالبت ببعض حقوقها المشروعة، خاصة في عهد حكم حزب البعث.

يقول الأستاذ عبد المجيد القيسي في كتابه "تاريخ القضية الآشورية في العراق": "وما الرقص في برك الدم وسحل الجثث يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م و ٨ شباط ١٩٦٣م وأحداث عام ١٩٥٩م في الموصل وكركوك... وما فرحة الانتصار الوطني والافتخار فوق الجثث المتساقطة في حلبجة بفعل الكيماوي... ما هذا كله إلا أثراً من آثار التنظير العقائدي الذي وضع رشيد عالي الكيلاني بذرته الأولى عام ١٩٣٣ - من خلال افتعال الاصطدام مع الآشوريين وسحق انتفاضتهم".

وبات خطر تقسيم وتشردم العراق اليوم قائماً أكثر، بسبب فشل الحكم الوطني، وخاصة حزب البعث والنظام الطائفي الحالي في تجسيد قيم ومبادئ العيش المشترك وحقوق الإنسان بين مختلف شرائح وقوميات المجتمع العراقي، وفشل هذا الحكم في إبراز وتجسيد (الهوية العراقية) بكل تكويناتها الاجتماعية وأطيافها الثقافية كهوية وطنية لكل العراقيين، وتم اختزال الوطن وأمنه في النظام وأمن النظام، وهناك اليوم خشية حقيقية لدى العراقيين من تفتيت العراق إلى دويلات بعد حدوث اقتتال داخلي وصراعات عرقية طائفية مذهبية قومية، بين جميع الأطراف والقوى المتنافسة على الساحة العراقية.

## أزمة الفكر العراقي المعاصر تجاه الآشوريين

بعد سقوط نظام "صدام حسين" تصاعدت ضد الآشوريين أعمال الاختطاف والاغتيال بشكل هستيري حتى إنهم أصبحوا يتعرضون للقتل بشكل جماعي، بل حتى أطفالهم صاروا هدفاً للقتل بشكل مباح على مرأى ومسمع العالم وإعلامه.

والأعداء جاهزة لدى منفذي الجرائم، فالآشوريون تارة متعاونون مع القوات الأجنبية في العراق، رغم أن الكثير من العراقيين كانوا يعملون في تماس مباشر أو غير مباشر مع القوات المذكورة. وتارة أخرى هم مروجين للمشروبات الكحولية رغم أن المتجول في شوارع بغداد يرى مروجي المشروبات الكحولية على أرصفة الشوارع من مختلف الأشكال والانتماءات لكن المستهدفين هم الآشوريين فقط.

والذي يجب الانتباه إليه هو أن معاناة الآشوريين ليست وليدة أمس ولا تعود بتاريخها إلى التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣م تاريخ احتلال العراق، بل إن لها جذورا تضرب في أعماق التاريخ والفكر العراقيين، والأدلة على ذلك موجودة في تاريخ الدولة العراقية منذ نشوئها على حساب الشعب الآشوري الأصيل. فعمليات الاضطهاد والإرهاب ضد الآشوريين وجدت أرضا خصبة في الفكر العراقي الرافض لكل ما هو متميز قوميا أو دينيا أو حتى لغويا، وهذا الرفض يبحث عن ذرائع تبرره وتضفي عليه الشرعية بنظر من يتبنونه.

لقد كانت الفكرة السائدة عن الآشوريين إبان تأسيس العراق كدولة هي أن ولاءهم هو للإنجليز وليس للعراق، وطالما سيق مثال على ذلك، وجود قوات الليفي الآشورية، فيما تم تناسي وجود قوات ليفي غير آشورية، كون السلطة العراقية كانت مرتبطة ارتباطا مباشرا بالإنجليز، ففي كتابه "ليفي" العراق"، يذكر العميد الإنكليزي "غلبرت براون" بأن أول ليفي عراقي كان الليفي العربي الذي كانت مهمته استخباراتية بريطانية، ثم الليفي الكردي، أمّا الآشوريون فكانوا آخر من انضم إلى الليفي العراقي - وقد أجبروا على ذلك بواسطة العقيد "ماكارثي" بعد أن تم تجويعهم في مخيمات خانقين على الحدود العراقية - الإيرانية، وتم إجبار اللاجئين الآشوريين المنهكين من المجازر الكردية - الإيرانية - التركية بحقهم، على تزفيت الطريق في صيف ١٩١٨ بين مدينة همدان الإيرانية وخانقين الحدودية، وهذه النظرة العراقية التخوينية للآشوريين تبدو منسجمة مع كيفية التعامل مع الحقائق في ظل نظام فكري يتبنى النظر إلى الأحداث من عين التعصب القومي والديني والاجتماعي.

وقد نتج عن هذا الفكر الأحادي مرور الآشوريين بعمليات إبادة جماعية وتصفية على نحو ما يحصل في السنوات الأخيرة بل

جماعية وتصفية على نحو ما يحصل في السنوات الأخيرة بل بشكل أوسع وأكبر نطاقاً، فمذابح "سميل" و"صوريا" وغيرها الكثير لا يزال شاخصاً في الذاكرة الآشورية.

والمشكلة تكمن في أن هذا الفكر حاضر على مستوى الشارع العراقي كما هو حاضر في النخب العراقية، وليس أدل على ذلك من صمت النخب السياسية والمثقفة العراقية ووسائل الإعلام المعبرة عن مواقف القوى السياسية. فهذا الاستهداف الواضح ضدّ الآشوريين يعبر عن عدم وجود أي شعور بالمسؤولية الوطنية تجاه هذا الجزء الأصيل من الشعب العراقي، وهذا يعود إلى انعدام الحس الإنساني والوطني بمعناه الحقيقي لدى هذه النخب، فهي في واقع الحال تخفي تحت رداء الوطنية رغبات وطموحات لا تتجاوز حدود القومية أو الدين أو الطائفة وفقاً لتوجهها، وتفسر الوطنية بشكل لا يبتعد كثيراً عن تفسير حزب البعث لها، فإذا كان العراقي بمفهوم البعث هو المخلص لمبادئ الحزب والثورة، فإن العراقي بمفهوم كل واحدة من النخب العراقية هو المؤمن بالقيم التي تبنّاها تلك النخبة، وإلا فهو حجر عثرة في طريقها للوصول إلى أهدافها "الوطنية".

إن عقيدة رفض الآخر تزرع بها عقول العراقيين ابتداءً من رجل الشارع إلى رجل السياسة والمثقف والإعلامي، رغم تغني قلة قليلة من مثقفين وسياسيين بأن قوة المجتمع العراقي تكمن في تركيبته الغسيفسائية، إلا أن هذه الشعارات تصل طريقها ولا تصل إلى التطبيق، وهذا يتطلب استئصال المرض من جذوره، ولو صعب ذلك، فالشعوب الأصيلة ليست مضطرةً لتحمل تخلف محيطها.

ومن هنا، العالم أجمع مُطالب اليوم بمساندة الشعب الآشوري على أرضه ودعم حقه بالأرض، وقد أثبتت التجربة الآشورية مع الأنظمة التي تعاقبت على السلطة في بلدان الشرق الأوسط بعد اتفاقية سايكس - بيكو بأن التمايز القومي والديني واللغوي والثقافي بشكل عام، كان حافزاً لتفعيل النمط الاقصائي تجاه الآشوريين، وهذا التمايز سيبقى قائماً طالما الآشوري آشورياً.

لذلك فإن التغاضي عن الحقيقة وتجاهلها سيقود إلى اختفاء هذا الشعب وذوبان من تبقى حياً منه في أرجاء المعمورة بين ثقافات المهجر، كلدانيا كان أم سريانيا أم مشرقياً أم إنجليياً... فالمسألة الآشورية أكبر بكثير من كونها مسألة طوائف ودين، بل هي مسألة قومية بحتة، تتم محاربتها بإعلاء الدين عليها بهدف تقسيمها إلى تيارات طائفية عاجزة عن المطالبة بمطلب قومي موحد، خصوصاً أن آثار نينوى ونوهدرنا هي "آشورية" قبل أن تكون مسيحية، وأصحابها "الآشوريون" بغض النظر عن الانتماء الطائفي، لا يزالون أحياءً.

## معاناة الآشوريين في ظل الدولة العراقية

أهم ما احتوته المرحلة الراهنة بتأثير من الظلم والقمع والاضطهاد الطويل الذي سلطه نظام صدام على الشعب العراقي، فكرة ضرورة تعويض من عانى على يد النظام البعثي وإعادة الحقوق المسلوبة التي أهدرها هذا النظام إلى أصحابها، وهذا أمر كان يُعَدُّ جوهرياً وحيوياً لبناء عراق جديد وعادل، ولكن التأثير السلبي يكمن في الميل إلى اختزال الظلم والاضطهاد الذي مورس تجاه شرائح معينة من الشعب العراقي طيلة العهد والحقب الماضية، إلى اضطهاد نظام البعث بدون غيره، وذلك يعود إلى سببين رئيسيين: أولهما، هو أن هذا النظام حكم لفترة طويلة وكانت سنين حكمه من أسوأ ما مر على العراق، والسبب الثاني هو أن بعض شرائح الشعب العراقي قد تركز الحيز الأكبر من صراعها مع النظام البائد، وبالتالي فقد تَعَمَدت هذه الفصائل أن تركز في خطابها على الفترة البعثية مسخرة لذلك كل إمكاناتها في مجال العمل الإعلامي والسياسي.

إن عملية الاختزال هذه قادت إلى نقطة معينة، حيث أصبحت فيها الحقوق التي هدرت من قبل الأنظمة السابقة لنظام البعث أو من قبل أطراف أخرى غير هذا النظام أصبحت طي النسيان والتهميش، وقد يكون ذلك أحد الأهداف التي سعت الفصائل العراقية تلك للوصول إليها من خلال تركيزها على الفترة البعثية وممارسات النظام البعثي لكي تصبح بمنأى عن المساءلة بخصوص انتهاكاتها لحقوق بقية الشرائح، وإن كانت هذه الممارسات لا تقل عما مارسه النظام البعثي إجراماً.

فمع انطلاق الحركة الكردية في بدايات العقد السادس من القرن العشرين، زادت معاناة الآشوريين حيث بدأ الأكراد في سلسلة جديدة من التجاوزات والاعتداءات على مناطق الآشوريين وأرواحهم، وأصبحوا بين مطرقة الأكراد وسندان الحكومة، وتم تهجير الآلاف من قراهم وتقلص الوجود الآشوري بحكم الظروف القاهرة التي سادت المنطقة، وقد قتل الكثير من الآشوريين على يد المسلحين الأكراد، فعلى سبيل المثال لا الحصر قتل (٣٣) آشوريا في "برور" عام ١٩٦٢م على يد أنصار مصطفى البارزاني، وقتل غيرهم كثيرون في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

وفي أوائل السبعينات، وفي محاولة لإدخال الآشوريين في معادلة الحرب كأداة لضرب الحركة الكردية، وفي ذات الوقت استنزاف الوجود الآشوري ومن ثم القضاء عليه، أصدرت الحكومة العراقية البعثية قراراً بإعادة الجنسية العراقية إلى الآشوريين الذين أسقطت عنهم في أعقاب أحداث ١٩٣٣م، وفي ١٢/٢٥/١٩٧٢م صدر مرسوم سمح بعودة المشاركين في هذه الأحداث (وقد اعتبرت الحكومة هذا القرار عفواً عنهم رغم أنهم لم يكونوا قد أجزموا

بشياء وإنما ارتكبت بحقهم الجرائم) ومنحت في نفس العام الحقوق الثقافية لمن أسماهم النظام البعثي (الناطقين بالسريانية) ناكرا قوميتهم، بل تعامل النظام مع الآشوريين كأنهم مجموعة لغوية وحسب، وكان "مار إيشاي شمعون" قد عاد إلى العراق كما عاد الزعيم السياسي "مالك ياقو"، وعرضت الحكومة العراقية تشكيل قوة من الآشوريين لضرب الأكراد مقابل منحهم بعض الحقوق، ولكن القيادات الآشورية أدركت الحيلة ورفضت العرض.

وسرعان ما صارت حتى هذه المراسيم والقرارات والقوانين الهزيلة (حق الجنسية وحقوق الناطقين بالسريانية) حبراً على ورق، إذ تم إفراغها من المضمون شيئاً فشيئاً أثناء التطبيق.

وفي التعداد العام سنة ١٩٧٧م أُرغم الآشوريون على التسجيل كعرب أو أكراد ومنعوا من تسجيل قوميتهم الحقيقية، وتكرر ذلك في التعدادات اللاحقة، وفي نفس العام انطلقت حملة لتهديم القرى الآشورية وتشريد أهلها، وبحسب مراسل الواشنطن بوست "جوناثان راندل"، فقد تمت معاقبة الآشوريين في عملية الأنفال كونهم رفضوا التسجيل في إحصاءات ١٩٨٧ تحت خانة "عربي" أو "كردي".

وفي أواخر السبعينات لم ينجح حتى التاريخ الآشوري من التضييل، حيث بدأت حملة "إعادة كتابة التاريخ" كما سماها النظام البعثي، وكان الشعب الآشوري هو المتضرر الأول إذ أنه صاحب الشأن الأكبر في تاريخ المنطقة. فتم اختراع تاريخ جديد يعزب الآشوريين وبلاد آشور، بما ينسجم تماماً مع الفكر البعثي العروبي.

ومع اندلاع حرب الخليج الأولى قدم الآشوريون المزيد من الضحايا حتى وصل عدد الضحايا الآشوريين من جراء هذه الحرب إلى آلاف الشهداء، ومنهم ٣٠٠ من بلدة بغداد الآشورية وحدها، التي سميت بـ"مدينة الشهداء"، وكل ذلك في سبيل صراع عربي - فارسي لا ناقة لهم فيه ولا جمل.

وفي منتصف الثمانينات، شن النظام البعثي حملة جديدة على الآشوريين فاعتقل المئات منهم وأعدم ثلاثة من القيادات الآشورية بتاريخ ١٩٨٥/٢/٣ وهم: "يوسف توما"، و"يوبرت بنيامين"، و"يوخنا ايشو". وبعد (٣) سنوات جاءت حملة الأنفال كعقوبة للأكراد بسبب تعاملهم مع إيران في حربها ضد العراق، وخلالها تم هدم العديد من القرى الآشورية وتشريد أهلها، واختفى في هذه الحملة ما يزيد على ١٠٠٠ آشوريا، فيما هدمت قرى وكنائس وأديرة بعضها يعود للقرون الأولى للميلاد، وهنا أيضاً دفع الآشوريون ثمن صراع بعثي - كردي لا ناقة لهم فيه ولا جمل.

أما بعد حرب الخليج الثانية وبعد أن تشرذم آلاف الآشوريين أثناء هذه الحرب، وعلى إثر إيجاد ما سمي بالمنطقة الآمنة شمال خط العرض /٣٦/ في شمال العراق، فقد دخلت معاناة هذا الشعب مرحلة جديدة، إذ أن هذه المنطقة لم تكن وبأي شكل من الأشكال منطقة آمنة لهم، فصارت الانتهاكات ترتكب بحقهم تحت غطاء من الديمقراطية المزيفة التي كانت تطبق من قبل الأحزاب الكردية، فاستبدلت عمليات "التعريب" بعمليات "التكريد"، وأصبح احتلال الأراضي الآشورية متزايدا، وكان ذلك يجري بتحريض المسؤولين الأكراد وتحت أنظار المنظمات الدولية العاملة هناك، كما أن عمليات التهريب صارت تجري بوتائر متصاعدة، وتم تغيير أسماء القرى والمناطق الآشورية إلى أخرى كردية في محاولة لإثبات كرديتها للأجيال القادمة، وزادت حوادث خطف الفتيات وإجبارهن على اعتناق الإسلام دون أن تتخذ السلطات أي إجراء رغم تشخيص الخاطفين، كما تم التعامل وفق القوانين الإسلامية في قضايا ضحاياها من الآشوريين المسيحيين.

وبالنسبة للتعليم فقد تم تكريد المناهج حيث أجبر الطلبة الآشوريون على الدراسة بأن الزعماء الأكراد الذين شردوا آباءهم وأجدادهم، هم من الأبطال، وإذا لم يتعلموا وفق هذه المناهج فسوف يكون مصيرهم الرسوب، بل وكان في الكثير من الأحيان يتم الاشتراط فيمن يحق له الحصول على مقاعد الدراسات العليا أن ينتسب إلى الأحزاب الكردية الحاكمة في المنطقة، وهذا ما طبقه حزب البعث.

أما بالنسبة لجرائم القتل التي تعرض لها الآشوريون تحت الهيمنة الكردية فهي كثيرة ومعظمها سبجت ضد مجهول رغم أن مرتكبيها معروفون، وبعضهم مسؤولون كبار في الأحزاب الكردية الحاكمة، كما في حادثة مقتل "هيلين ساوة" (١٦ عاما) على يد عضو في المكتب السياسي لحزب البرزاني، وقد تمت تصفية قيادات آشورية مثل الشهيد "فرنسيس شابو" بتاريخ ١٩٩٣/٦/١ بسبب مواقفه القومية الصريحة ومطالبته بإعادة الأراضي الآشورية المحتلة من قبل الأكراد، وكالعادة تم اتهام النظام بذلك وأغلق ملفه.

كل هذه الأمور تفاعلت لتنتج عنها خيبة آشورية من المحيط المعادي، وبالتالي تقلص الوجود الآشوري في بلاد آشور، وذلك هو الهدف الرئيس منها، أي إخلاء الأرض من أصحابها الشرعيين، ثم جلب الأكراد من الدول المجاورة (إيران، تركيا، سوريا) وإسكانهم في الأراضي التي أجبر أصحابها على تركها. أما في المناطق الخاضعة إلى السلطة البعثية فقد كانت السياسات القومية متواصلة، وحوادث الاعتقال والاختفاء تجري باستمرار، وتم منع الآشوريين من إطلاق الأسماء الآشورية على أطفالهم.

وفي الألفية الجديدة ومع اقتراب التغيير كانت معاناة الآشوريين مستمرة ولكن في ظل الأمل بالتغيير نحو الأفضل، إلا أن الصدمة كانت عند صدور قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية (نيسان/ ٢٠٠٤)، حيث تم تقسيم الشعب الآشوري بابتكار قومية مستحدثة تحت تسمية "القومية الكلدانية"، علماً بأن الكلدان هم آشوريون كاثوليك، كما لم تعتبر اللغة الآشورية لغة رسمية أسوة بالعربية والكرديّة، رغم عدم وجود ما يتعارض مع ذلك سوى سياسات التهميش التي تواصلت ضد الآشوريين، بل إن أصالة هذه اللغة وكونها أقدم اللغات الموجودة في العراق يحتم أخلاقياً جعلها لغة رسمية في العراق، كما أقرّ هذا القانون بتسمية آشور بـ"أرض الأكراد" (كردستان) علماً أن الآشوريين لا يزالون أحياءً يرزقون وعلى تلك الأرض بالذات.

والمؤسف أكثر هو الاعتراف بشمال العراق كـ"أرض الأكراد" (أي كردستان) بدون أي احترام لوجود الشعب الآشوري في العراق. ومع صدور الدستور العراقي الدائم في كانون أول/ ٢٠٠٥، تم إلغاء كافة مواد القانون المؤقت ما عدا المادتين ٥٣/ و ٥٨/ اللتين تكزّدان آشور، ولا يزال الآشوريون خصوصاً والعراقيون عموماً يدفعون ثمن هذه المساومات بين الأكراد والإسلاميين، وما الخلافات بين المركز العراقي والكيان الكردي اليوم إلا خير مثال.

## اضطهاد الآشوريين في مناطق تواجدهم التاريخية

بالإمكان رصد مجموعة من الانتهاكات والممارسات العنصرية ضد الشعب الآشوري من قبل محيطه، واستمرار استهداف الآشوريين المسيحيين بالقتل والخطف والترهيب والتهديد لتهجيرهم من مدنهم وقراهم وأوطانهم التي أسسوها وعاشوا فيها منذ فجر التاريخ.

في سوريا: استهداف الجماعات الإرهابية للكنائس والأديرة، وخطف رجال الدين بتخطيط من دول مجاورة، مما أدى إلى هجرة ما يزيد عن ٦٠٪ من الشعب الآشوري بعد أن فتحت لهم أميركا والدول الأوروبية أبوابها بدون أن تفكر بحل لهم على أرضهم، وبشكل خاص ألمانيا التي كان لها دورٌ أساسي في الأزمة السورية الأخيرة، كما يسيطر اليوم أكراد تركيا على مناطق الآشوريين في شمال شرق البلاد، ويعتبرونها هي الأخرى "كردستان سوريا" وقد بدأوا بفرض الإتاوات على العرب والآشوريين وقد أصدروا مؤخرًا قانونًا للتجنيد الإجباري في صفوف الميليشيات الكردية أما النظام السوري فهو حتى اليوم ومع إصدار الدستور الجديد، لا يعترف بالآشوريين ويصر على تعريبهم وتعريب تاريخهم رغم أنه يعطيهم الحرية الدينية.

في العراق: تغطية الحكومة العراقية لكافة عمليات القتل والتهجير ضد الشعب الآشوري كون المعتدين ينتمون حتمًا إلى تيارات مشاركة بقوة في الحكم (إسلاميين أو أكراد)، كما أن الحكومة العراقية عاجزة عن حماية الآشوريين تحت الهيمنة الكردية على أراضيهم ولا تبدي حتى مجرد موقف تجاه ذلك، وما حصل في شوارع زاخو في كانون الأول/٢٠١١ من قبل الأكراد ضد الآشوريين والإيزيديين، خير إثبات على ذلك، هذا بالإضافة إلى عجز الحكومة المركزية عن التدخل في مسألة الاستيلاء على الأراضي الآشورية في نوهدرًا وأربيل رغم شكاوى الآشوريين المتكررة.

ويرافق ذلك استمرار فرض السيطرة على مناطق تواجد الشعب الآشوري عمومًا، وممارسة سياسة التطهير العرقي من قبل التيارات العراقية وسط العراق وجنوبه. كما استمرت حكومة الأكراد من جانبها في تغيير الملامح الديمغرافية للبلدات والمدن والمناطق التي يشكل فيها الآشوريين أغلبية سكانية، وواصلت مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، بدفع نافذين وحزبيين مقربين من أحزاب السلطة في الإقليم.

وهكذا يتعرض الشعب الآشوري إلى حملة شرسة بإلغاء دوره التاريخي، وتزوير الحقائق التاريخية، وفرض واقع جديد على الأرض من خلال التغيير الديموغرافي التي تمارسه السلطات الاستبدادية المسيطرة على آشور في شمال العراق، حيث يقوم الكيان الكردي باستغلال أوضاع الآشوريين في ممارسته للإبادة المهدية، وذلك بالسيطرة على ما تبقى من الأراضي والممتلكات وفقا لقوانين يصيغها بنفسه بدون حسيب ولا رقيب، وبحسب وثائق رسمية لدى "حركة آشور الوطنية"، فإن مساحة الأراضي الآشورية المحتلة في دهوك وحدها، تثير الرعب حول مصير الشعب الآشوري على أرضه، في حين يتباهى الأكراد بـ"منح" الآشوريين حقهم في الصلاة، مما يعزز الموقف الكردي لدى العالم "المسيحي" الغربي الذي قلما يهتم بالحفاظ على القوميات. وهذا ما يحصل أيضا في الجزيرة السورية لفرض مشروع قومي شوفيني كردي للقضاء نهائيا على الهوية القومية لهذا الشعب انطلاقا من تكريد أرضه كما يحصل في العراق.

في تركيا: بعد إبادة الآشوريين علي يد الأتراك والأكراد، عادت الاعتداءات من الطرفين على من تبقى في أرضه التاريخية من الآشوريين، ففي الثمانينات من القرن الماضي كانت ميليشيات حزب العمال الكردي تتبادل مع الجيش التركي الاعتداءات على آشوري مناطق هساة وهربولي وغيرهان إلى أن تم تهجيرهم جميعا إلى فرنسا وبلجيكا ولم يبقى منهم أحد في أرضه.

كما قامت الحكومة التركية بمصادرة أراضي الفلاحين الآشوريين في قراهم، ورفع الدعاوى القضائية المتلاحقة ضد كنائسهم وأديرتهم في جنوب شرقي تركيا بهدف الاستيلاء عليها، وأهمها دير مار كبريال للسريان الأورثوذكس الذي يعود بناؤه إلى العام ٣٩٧م ويعد من أقدم المعالم المسيحية، كما تمنع تركيا الآشوريين المسيحيين من تعلم لغتهم والتحدث بها، وتستمر مناهج التعليم الابتدائي في تركيا بتقديم صور مشوهة عن الآشوريين بإظهارهم خونة ومتأمرين.

في إيران: الآشوريون في إيران هم المجموعة التي سبها الملك قوروش الفارسي بعد سقوط نينوى قبل الميلاد، وبحسب المؤرخ هيرودوتس (القرن الخامس قبل الميلاد)، لقد تم تجنيد الآشوريين في الجيش الفارسي وشاركوا إلى جانبه في معارك الفرس. وخلال الحرب العالمية الأولى شارك الإيرانيون مع الأتراك والأكراد في إبادة الشعب الآشوري تحت إمرة مهدي شمس ومجيد سلطاني وأرشاد همايون وغيرهم، حيث قتلوا عشرات الآلاف في مدينة أورمية وسهل سلامس في غرب إيران، ولدى سيطرة النظام الحالي في إيران على الحكم كان تعداد الآشوريين فيها حوالي ١٠٠٠٠٠، هجر منهم ٨٥% بسبب سياسة الأسلمة التي تعتمدها إيران معتبرة المسيحيين فيها مواطنون من الدرجة الثانية.

## التباعد الفكري بين آشوري المهجر والعراق

يتوزع الآشوريون اليوم بين العراق وسوريا وتركيا وبأعداد أقل في إيران، فيما تم تهجير أغلبهم (٨٥%) إلى الولايات المتحدة ودول أوروبا وخاصة في السويد وألمانيا، حيث كلما ابتعدوا عن أرضهم زاد فيهم الحماس من أجل العودة، مستغلين حرية المهجر في تأسيس منظمات تعمل على إيصال الصوت الآشوري إلى المحافل الدولية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الاتحاد الآشوري العالمي، منظمة ميزوبوتاميا الأميركية، والفيدریشن الآشوري السويدي (اتحاد الجمعيات الآشورية في السويد)، وحركة آشور الوطنية... وغيرها.

ولهذه المنظمات علاقاتها القوية مع حكومات الشتات الآشوري، وتتوزع نشاطاتها بين الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا، إلا أن صوتها لم يلق بعد أذانا صاغية بالشكل المطلوب بسبب غلبة المصالح الاقتصادية المتقاطعة للدول المعنية في الشأن العراقي، خصوصا بوجود أفكار انقسامية من داخل العراق نفسه، تدعم تلك المصالح بتدخلاتها وتشعباتها.

إن هذه المعاناة الآشورية تجعل الآشوريين اليوم على أمام خيار من ثلاث:

- ١ - القبول بضم سهل نينوى لهيمنة الكردية تحت شعار الحكم الذاتي أو المحافظة المسيحية، مما سيسهل إما تكريدهم أو تهجيرهم "ديموقراطيا" في المستقبل.
- ٢ - الهجرة من أرضهم وضياعهم في ثقافات المهجر، وبذلك يكون العالم قد ارتكب جريمة بحق نفسه في القضاء على أحد أقدم الأعراق الإنسانية والثقافية.
- ٣ - الحماية الدولية للآشوريين في سهل نينوى كما حصل للأكراد عام ١٩٩٠، وبذلك يتم الحفاظ على الشعب الآشوري قوميا ومسيحيا وثقافيا، مما سيشرج عودة مئات الآلاف من الشتات.

أما المنظمات الآشورية فهي مختلفة فيما بينها بسبب البيئة الجغرافية التي أثرت على الرؤى السياسية، فمنها التحرري ومنها الراضخ للأمر الواقع الذي أتينا على ذكره آنفا، وتوجد اليوم عشرات المنظمات الآشورية من سياسية واجتماعية وشبابية، منها العاملة داخل العراق وعلى رأسها "الحركة الديموقراطية الآشورية"، التي يتزعمها "يونادم كنه" العضو في البرلمان العراقي، والمنظمات الآشورية داخل العراق مدعومة شعبيا من منطلق عاطفي أكثر

من كونه قومي، كونها "صامدة في أرض الوطن" على حدّ تعبير مسانديها، لذلك فهي منتشرة شعبياً رغم استياء الكثيرين من مواقفها المتقلبية والمرتبكة تحت الضغط "الإسلامي - الكردي" عليها، ولكن الخلاف الأبرز مع منظمات المهجر الآشوري هو كون منظمات العراق تحشد وراءها جماهيرا من المهجر وتبث فيهم نفس الآراء التي يعتبرها البعض "انهزامية" وبذلك تعيق عمل منظمات المهجر، وهذا ما يستغله النظام العراقي، في مقابل منح المناصب والمخصصات المالية لبعض المسؤولين الآشوريين في العراق.

وحفاظا على شعبيتها التي تضاءلت بشكل مخيف بعد سنين من السكوت، قامت في تموز/ ٢٠١٤ جميع المنظمات الآشورية في العراق بإعلان مطالبتها بالحماية الدولية للشعب الآشوري، كما قامت المظاهرات في شمال العراق وكافة بلدان الشتات الآشوري تطالب بإنقاذ آشوريي العراق وسوريا والحفاظ على وجودهم في أرضهم التاريخية.

## الآشوريون وحقوق الإنسان

مما سبق، يتبين لنا أن الآشوريين في أرضهم التاريخية - قبل تأسيس الدولة العراقية وبعدها - تعرضوا الى مأس و اضطهادات متتالية، من أجل تهميش المسألة الآشورية، و دفعهم الى الفجرة الى خارج أرضهم. ولقد نالوا من التقتيل والتهجير ما لا يتصوره العقل! وكانت النتائج الملموسة لهذه المذابح: النقص الكبير في عددهم، بالإضافة الى المرض والفقر والبؤس الذي عاناه من بقي على قيد الحياة.

وقد نجحت هذه المساعي فعلا بجلب الولايات على الآشوريين قاطبة حيث دمرت قراهم وأجبروا على ترك ممتلكاتهم والفجرة وتبعتهم الانظار والدسائس حتى في بلاد الاغتراب لزرع بذور التفرقة والخلافات وشراء الضمائر الميتة واستغلال النفوس الضعيفة. هذه الظروف كلها سلبت أبناء الشعب الآشوري حريتهم في العيش أحرارا والتمتع بخيرات أرضهم. لذا فإن الحرية كانت مطلباً أوليا طبيعيا وتلقائياً عند الآشوريين.

## المسألة الآشورية والمنظمات الدولية

وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، نشأت عدة دول جديدة تضم أقليات دينية وقومية عديدة، الأمر الذي انعكس على المعاهدات الدولية التي تضمنت بنوداً واضحة تنص على حماية الأقليات، وفيما يتعلق بالشعب الآشوري وكما أشرنا سابقا، فإن المسألة الآشورية طرحت للتداول في مؤتمر الصلح الحكيم في باريس ١٩١٨م، ولكن لم يبد المشاركون فيه أي اهتمام بمسألة اضطهاد الأقليات في الامبراطورية العثمانية، وكذلك الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية التي خسرت الحرب وبين الدول المنتصرة المتمثلة بروسيا وبريطانيا وفرنسا، حيث تم إقرار معاهدة سيفر واتفاقية لوزان (١٩٢١ - ١٩٢٣م) والتي أدت إلى ضياع حقوق الشعوب في الدولة العثمانية، ومنها الآشوريون، لعدم التزام الجانب التركي بها، وتقاطعات المصالح السياسية الدولية المستجدة.

وتكرر السيناريو في مؤتمر القسطنطينية عام ١٩٢٤م ومروراً بكافة جلسات عصبة الأمم التي تشكلت عام ١٩١٩م بين الدول الموقعة على معاهدة فرساي، وكانت منظمة عصبة الأمم تتمتع بحق التحقيق في أية شكاوي ترفع إليها حول المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات عبر مجلس الوصاية التابع

لها، وأصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم عام ١٩٣٣م قراراً تأمل فيه من الدول غير الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها للأقليات الخاضعة لسيادتها.

وبالرغم من فشل عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة والخبرة الدولية في إيجاد حلاً للصراعات القومية، واقتصار دورها على القيام بعمليات إغاثة اللاجئين والهاربين من جحيم تلك النزاعات، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بحقوق الإنسان عامة وحقوق الأقليات خاصة، وأثمرت جهود المجتمع الدولي بميلاد ميثاق الأمم المتحدة الذي صدر بمدينة (سان فرانسيسكو) في ٢٦ / ١ / ١٩٤٥م، وقد جاء الميثاق معبراً عن رغبة الدول في إقامة عالم جديد على أسس حضارية هادفة لاحترام إرادة الشعوب وحققها في التعايش السلمي والاستقرار.

### حماية حقوق الأقليات

ومن ثم اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من الإعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان، ومن أهمها في ١٠/١٢/١٩٤٨م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) بموجب القرار ٢١٧ الف (د-٣)، وجاء في ديباجته (إن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطاتها).

لم ينص ميثاق الأمم المتحدة عند إنشائها بشكل واضح على مواد خاصة بحماية الأقليات، بل اكتفت بما ورد من مفاهيم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أعلن أن جميع الناس ولدوا أحراراً ومتساوين بقدرهم وبحقوقهم، ويتوجب عدم التمييز بينهم، وأعلن كذلك عن حق الحياة، والحرية، والأمن الشخصي، ومنعت العبودية والاستعباد، والتعذيب، والمعاملة أو العقاب القاسي والمهين أو غير الإنساني، والاعتقال التعسفي، وطبقاً له يحق للجميع أن يكونوا معرفين كأشخاص أمام القانون، متساوين أمام القانون، وأن يحصلوا على محاكمة عادلة في جلسة عامة وبمحكمة غير منحازة، وأن يقيموا عائلة بدون فرض قيود بسبب

العرق، والجنس أو الديانة، وحرية الضمير والفكر والدين، كما وأعلن عن حق كل إنسان بالأمن الاجتماعي، وظروف عمل عادلة، ومستوى معيشة كاف له ولعائلته، إذ تنص المادة (٥٥) على أن الأمم المتحدة تعمل على "أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

ويفسر البعض تحاشي ميثاق الأمم المتحدة ذكر الأقليات صراحة، إلى بروز مفاهيم سيادة الدولة بقوة واسعة بحيث يمكن أن يعتبر ذكر الأقليات أو حمايتها تدخلاً في الشؤون الداخلية، ومدعاة لزعزعة استقرار الدولة إذا ما قامت دولة أجنبية باستخدام الارتباطات القومية والدينية والمذهبية مع أقلية تقيم في بلد آخر، ومن هذا المنطلق رأت الأمم المتحدة قضية حماية الأقليات من اختصاص الدولة نفسها التي تعتبر تلك الأقلية من رعاياها، يضاف إلى ذلك أن قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية في بلدان العالم هو أفضل ضمان لحماية الأقليات في تلك البلدان، وللأسف هذا لم يتحقق في الشرق الأوسط.

ولم يمض أقل من عقدين من الزمان، حتى اضطرت الأمم المتحدة إلى التأكيد صراحة على حماية الحقوق الأساسية للإنسان ومنها حقوق الأقليات، خاصة بعد افتضاح الممارسات الفظيعة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والرفض العالمي للممارسات الوحشية ضد مجموعات عرقية أو دينية أو قومية.. ففي ٢٠/١١/١٩٦٣ م صدر إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، إذ أكد الإعلان على "أن الجميع متساوين أمام القانون، لهم دون تمييز حق متساو في حمايته وحق متساو في الحماية من أي تمييز ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز".

وجاء في الإعلان "أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علمياً ومشجوب أدبياً وظالم وخطر اجتماعياً، وأنه لا يوجد مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري". كما أبدى الإعلان القلق الشديد من "التمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني في بعض مناطق العالم".

ووضع إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ضوابط لمنع التمييز بين البشر على أساس العرق أو اللون أو الأصل الذي يمثل إهانة للكرامة الإنسانية (المادة ١). وحظر على أية دولة تقوم، عن طريق التدابير الضبطية أو غيرها، بتشجيع أو تحييد أو تأييد أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني يصدر عن أي

جماعة أو مؤسسة أو فرد (المادة ٢). واعتبر جريمة ضد المجتمع، ويعاقب عليه القانون، كل تحريض على العنف وكل عمل من أعمال العنف يأتيه أي من الأفراد والجماعات ضد أي عرق أو أي جماعة من لون أو أصل إثني آخر (المادة ٩).

وفي ١٨/١٢/١٩٩٢م أصدرت الأمم المتحدة إعلاناً بشأن (حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية)، إذ أكد الإعلان على جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية ومنع جرائم الإبادة البشرية ومنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفل، ورأت الأمم المتحدة أن "تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، يساهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها".

ونصت المادة الأولى من (إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية) على أن "تقوم الدول، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية. وأن تعتمد الدول التدابير التشريعية الملزمة لتحقيق تلك الغايات".

كما أكد الإعلان على حق الأقليات في التمتع بثقافتها الخاصة، وممارسة دينها وعقائدها وطقوسها، واستخدام لغتها بحرية، والمشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية العامة مشاركة فعلية.

ومن بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي تم تبنيها في الأمم المتحدة والتي نالت موقعاً هاماً في القانون الدولي، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٦٦م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في عام ١٩٦٦م، وشكلت الوثائق الثلاثة معاً ما يسمى "لائحة الحقوق الدولية".

هذا وعاود مصيغي المعاهدات الدولية من عام ١٩٦٦م، التأكيد على واجب والتزام الدول بترقية حقوق الانسان، وأضافوا حقين جماعيين هما: حق الشعوب في تقرير المصير، وحقهم في استخدام مواردهم الطبيعية بحرية، بالإضافة إلى أنه موضع في كل معاهدة ما هي الحقوق التي في مجالها.

و"حق تقرير المصير" الذي برز كأحد المبادئ الأساسية في السياسة الدولية في القرن العشرين، باعتباره حق طبيعي لكل شعب أو أمة بتشكيل دولة خاصة بها على ترابها الوطني، يعتبر حقاً شرعياً في القانون الدولي يمنح الشعب جميع النتائج والامتيازات المترتبة عليه، وقد أعلن عن هذا المبدأ أثناء الحرب العالمية الأولى من قبل الرئيس الأميركي "ولسن" (١٨٥٦ - ١٩٢١م)، حيث ورد كواحد من النقاط الأربعة عشر التي أعلنها والتي أطلق عليها مبادئ الرئيس ولسن، وحظيت تلك المبادئ باهتمام العالم المتحضر، فتم إدراجها في ميثاق عصبة الأمم، وتم الاعتراف بها ضمناً في الفصل المخصص لنظام الإنتداب، وقد اعتبر حق تقرير المصير كحق قانوني تستطيع الدول والشعوب المستعمرة التمتع به، كما أن الشعوب التي عانت من الدول المستعمرة تعاملت معه على أنه يعني الإستقلال التام.

ومن بين معاهدات حقوق الإنسان الأخرى، نجد المعاهدة الدولية للتخلص من جميع أشكال التفرقة العنصرية في عام ١٩٦٥م، ومعاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء في عام ١٩٧٩م، واتفاقية مناهضة التعذيب في ١٩٨٤م، واتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩م.

## الأشوريون وحقوق الشعوب الأصلية

ويعتبر إعلان الأمم المتحدة بشأن "حقوق الشعوب الأصلية" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧م، من أهم الوثائق الدولية بهذا الخصوص، حيث يقر بالحقوق الأساسية الجماعية للشعوب الأصلية، الثقافية منها واللغوية والدينية وغيرها، على نحو أوسع وأشمل من كافة صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتمتع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بقيمة أخلاقية كبيرة نظراً لاعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويؤكد هذا الإعلان للشعوب الأصلية الحق في التمتع الكامل، جماعات أو أفراداً، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإن الشعوب الأصلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيما التمييز استناداً إلى منشئهم الأصلي أو هويتهم الأصلية.

وللشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير. وبمقتضى هذا الحق تقرر هذه الشعوب بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تميّتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للشعوب الأصلية، حقها في تقرير المصير، الحق في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، وكذلك في سبل ووسائل تمويل مهام الحكم الذاتي التي تضطلع بها. وغيرها من بنود القانون الأخرى.

إن الشعب الآشوري، باعتباره شعباً أصيلاً يعيش على أرضه التاريخية منذ آلاف السنين، لازال يتعرض لانتهاكات جسيمة على مستوى حقوق الأفراد والجماعة، خصوصاً بعد ارتفاع وتيرة الاحتقان الديني في المنطقة، وكأن قدر هذا الشعب هو التآرجح بين الأنظمة الدكتاتورية والمجموعات الدينية المتطرفة.

ففي العراق: تستمر حكومة بغداد في التنصل من مسؤولياتها القانونية في حماية مواطنيها الآشوريين المسيحيين، الذين يتعرضون لتطهير عرقي منظم عبر الاعتداءات التي تنفذها الجماعات الدينية المتطرفة في محافظة "نينوى"، العاصمة التاريخية للآشوريين. فقد نزح عدد كبير من المواطنين الآشوريين بعد تلقيهم تهديدات بالقتل من قبل تنظيم الدولة الإسلامية. وفي سياق متصل تستمر عمليات التغيير الديمغرافي والتجاوز على أراضي الفلاحين في المدن الآشورية التابعة لإقليم كردستان العراق في ظل صمت حكومة الإقليم رغم معرفة هويات المرتكبين.

وفي سوريا: تستمر الحكومة السورية في اعتقال وملاحقة عدد من قادة الرأي والنشطاء السياسيين الآشوريين، فقد تم توثيق (٣٢) حالة اعتقال تعسفي منذ ٢٠١١م تعرض خلالها هؤلاء المعتقلون إلى أشنع أنواع التعذيب والإهانة والممارسات الحاطة من الكرامة الإنسانية، ولايزال قسم منهم قيد الاعتقال. من جهة أخرى تستمر التنظيمات المتطرفة المسلحة في سوريا بشن هجماتها ضد المسيحيين الآشوريين في الرقة وغيرها من المدن السورية. وقد وثقت ثلاث حالات قتل على الأقل ارتكبتها الجماعات المتطرفة في محافظة الحسكة حيث تتركز كثافة السريان الآشوريين.

وفي تركيا: يستمر الضغط الأمني على آشوريي البلاد بهدف مسح هويتهم القومية والدينية عبر حرمانهم من التعلم بلغتهم الأم، واستمرار الدولة التركية في محاولات الاستيلاء على بعض

كنائسهم كما حدث في قضية دير مارغابريال التاريخي، وتحويل البعض الآخر إلى مساجد، ومصادرة أراضي الفلاحين الآشوريين السريان في مناطق ميديات، واستمرار التحريض ضدهم في الكتب والمناهج المدرسية.

وفي إيران: لازال المكون الآشوري يزرع تحت سيط النظام الديني الحاكم منذ عام 1979م. ويستمر حرمان المسيحيين الآشوريين في إيران من التعبير عن هويتهم القومية وممارسة ثقافتهم وتراثهم وتعلم لغتهم، حيث لازال بعض رجال الدين المسيحيين معتقلين هناك بسبب ممارسة شعائرتهم الدينية.

وفي لبنان: أرضى الوضع الأمني والسياسي المتأزم بظلاله على فعالية مؤسسات الدولة، خصوصا بعد مشاركة مجموعات لبنانية في الحرب السورية مثل حزب الله وغيره. ويعتبر شغور موقع رئاسة الجمهورية في لبنان، بما يعنيه من رمزية لآشوري المنطقة ومسيحيي الشرق، أحد أبرز نتائج هذه الأزمة، ما يدفع بعض السريان الآشوريين في لبنان الى الهجرة خوفا من تكرار السيناريو العراقي والسوري.

لقد ظلت الهوية القومية الآشورية مهمشة طوال حكم حزب البعث في العراق، ولكن بعد سقوطه أصبحت المسألة الآشورية في العراق أكثر تهميشا، وينظر إليها باعتبارها مجرد مسألة "طائفة مسيحية" من رعايا دولة العراق الإسلامية، ليس لها سوى حق الصلاة، فقد تم تهميش الحقوق الآشورية بشكل واضح، كما تم انتهاك أعراض ومقدسات الشعب الآشوري ودفعتهم بشكل قسري إلى ترك كل ما يملكون، واللجوء إلى قرى ومدن الشمال حيث الأمن الاستغلالي، أو الهجرة إلى البلدان المجاورة وخصوصا سوريا وتركيا والأردن.

إن إحراق الممتلكات والقتل والاستيلاء على الأراضي وبتح الرعب في النفوس هو عمل إرهابي تمارسه الجهات المشاركة في حكم العراق، وبعبارة أوضح: "تمارسه الدولة العراقية" كون كافة تلك الممارسات تأتي من ميليشيات مشاركة في الجيش والقوات المسلحة، تحت إشراف تيارات مشاركة في المؤسسات الدستورية العراقية (الحكومة والبرلمان)، وكل هذا بهدف التغيير الديموغرافي لصالح تيارات الأسلمة والتكريد.

ويحاول البعض التقليل من مخاطر هذه السياسة الهمجية وإلقاء اللوم على "جهات خارجية"، علما بأن الاستيلاء على الأراضي الآشورية في آشور (شمال العراق) يأتي تحت إشراف السلطة

الكردية، وكذلك التغيير الديموغرافي تحت إشراف الساسة العربيين في الموصل، وتجاوزات الشبك (فئة من الشيعة الإيرانيين) تحت إشراف السلطة العراقية وبدعم إيراني. كل هذه الممارسات وغيرها، تأتي ضمن سياسة مبرمجة ينفذها كل طرف حسب مذاقة ومزاجه، مستغلا فشل التمثيل الآشوري في المنابر الرسمية العراقية.

إن الهجرة القسرية لمئات الآلاف من أبناء الشعب الآشوري كانت بسبب سياسة التمييز العنصري الديني والقومي، والدستور العنصري، والمناهج التعليمية، ووسائل الإعلام، وقرارات السلطة السياسية والبرلمان والسياسة الشوفينية التي ينتهجها الائتلاف السلطوي بين الأحزاب الكردو - إسلامية في العراق للقضاء على أصحاب الأرض الحقيقيين والاستيلاء على ما تبقى من أرضهم و ممتلكا تهم .

وفي هذا السياق ليس من المنطقي قياس حقوق الآشوريين على عددهم، كون واقعهم العددي كما أتينا على ذكره، نشأ من حالة غير طبيعية، ويجب محاكمة من كان السبب أو على الأقل تعويض الآشوريين ما خسروه على أيدي دولة العراق منذ تأسيسها وحتى لحظة قراءة هذه الأسطر.

للآشوريين كشعب أصيل يعيش على أرض آباءه حقوقا أقرها المجتمع الدولي في إعلانه المرقم ٦١/٢٩٥ لسنة ٢٠٠٧م بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تتمثل في:

- المساواة مع جميع الشعوب الأخرى، والتسليم في الوقت نفسه بحق جميع الشعوب في أن تكون مختلفة وفي أن تعتبر نفسها مختلفة وفي أن تحترم بصفتها هذه.
- التأكيد على أن جميع المذاهب والسياسات والممارسات التي تستند أو تدعو إلى تفوق شعوب أو أفراد، على أساس الأصل القومي أو الاختلاف العنصري أو الديني أو العرقي أو الثقافي، هي مذاهب وسياسات وممارسات عنصرية وزائفة علميا، وباطلة قانونا، ومدانة أخلاقيا، وظالمة اجتماعيا،
- القلق لما عانته الشعوب الأصلية من أشكال ظلم تاريخية، نجمت عن أمور عدة منها استعمارها وسلب حيازتها لأراضيها وأقاليمها ومواردها، وبالتالي منعها بصفة خاصة من ممارسة حقها في التنمية وفقا لاحتياجاتها ومصالحها الخاصة.

- إدراك الحاجة الملحة إلى احترام وتعزيز الحقوق الطبيعية للشعوب الأصلية، المستمدة من هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثقافتها وتقاليد الروحية وتاريخها وفلسفاتها، ولا سيما حقوقها في أراضيها وأقاليمها ومواردها.
- الترحيب بتنظيم الشعوب الأصلية أنفسها من أجل تحسين أوضاعها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أجل وضع حد لجميع أشكال التمييز والقمع حيثما وجدت.
- التأكيد على أن تجريد أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية من السلاح يسهم في إحلال السلام، وتحقيق التقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، والتفاهم وإقامة علاقات ودية بين أمم العالم وشعوبه.
- الإشارة إلى أن الحقوق المكرسة في المعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة الأخرى المبرمة بين الدول والشعوب الأصلية أمور تثير، في بعض الحالات، شواغل واهتمامات دولية وتنشئ مسؤوليات دولية وتتخذ طابعا دوليا.
- الاعتراف بأن ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك إعلان وبرنامج عمل فيينا، تؤكد الأهمية الأساسية لحق جميع الشعوب في تقرير المصير، الذي بمقتضاه تقرر الشعوب بحرية وضعها السياسي، وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الوضع في الاعتبار أنه ليس في هذا الإعلان ما يجوز الاحتجاج به لحرمان أي شعب من الشعوب من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي.
- التأكيد على أن للأمم المتحدة دورا هاما ومستمرا تؤديه في تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية.
- الإقرار بأن لأفراد الشعوب الأصلية أن يتمتعوا دونما تمييز بجميع حقوق الإنسان المعترف بها في القانون الدولي، وبأن للشعوب الأصلية حقوقا جماعية لا غنى عنها لوجودها ورفاهيتها وتنميتها المتكاملة كشعوب.

- الإقرار بأن حالة الشعوب الأصلية تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وأنه ينبغي مراعاة ما للخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف المعلومات الأساسية التاريخية والثقافية من أهمية، يعلن رسمياً إعلان الأمم المتحدة التالي بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بوصفه معيار إنجاز لا بد من السعي إلى تحقيقه بروح من الشراكة والاحترام المتبادل.

هذه بعض مرتكزات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبلا شك فإن بعض الدول التي وقعت عليه، مرغمة، سوف تسعى للالتفاف عليه بطرق متعددة لحرمان أي من الشعوب الأصلية في بلدانها من حقوقها التي شرعها المجتمع الدولي، وهذا ما نراها ونلمسه يحدث في العراق تجاه الشعب الآشوري، كمثال صارخ لأحد أعرق الشعوب الأصلية، الذي قدم للبشرية الكثير، واليوم يعيش أبنائه على أرض آباؤهم، محرومين من أبسط حقوقهم.

### حماية الشعب الآشوري

رغم مرور ستة وستين عاماً على إصدار "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" سنة ١٩٤٨م، ما زالت البشرية في بقاع مختلفة من العالم تقدم التضحيات الجسيمة من أجل أن يدخل هذا الإعلان حيز التنفيذ في الواقع الفعلي، وذلك لأهميته العظمى وبما يتضمنه من قيم إنسانية تحقق رغبات الإنسان في العيش الكريم والحرية والمساواة.

ويُعتبر هذا الإعلان وثيقة هامة تبنتها الأمم المتحدة، وتنفيذ بنودها مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق كافة الحكومات والقوى الكبرى، كونه يتضمن أهم درجات الرقي السياسي والإنساني، وقد جاء تعبيراً لخاصة ما تم الإجماع عليه على مستوى شعوب العالم. فهذه الحقوق متكاملة، ومتساوية ولا يحق لأي جهة مصادرتها وانتقاصها واجتزائها أو انتهاكها.

وكما أشرنا، بُت هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مفهوم حماية حقوق الأفراد والشعوب والمجموعات والأقليات عبر منظومة قانونية دولية، لكي لا يضطر هذا الفرد وتلك المجموعة أن تدافع عن حقوقها عبر التمرد على الاستبداد والظلم الواقعان عليها.

إن حماية الشعب الآشوري في آشور هو مسؤولية أخلاقية عالمية في ذمة الأمم المتحدة، واتحاد الدول الأوربية، وكل الدول

العظمى وتلك التي وقّعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن تقديم الحماية لهذا الشعب الذي تعرض عبر تاريخه وحتى يومنا هذا إلى حملات إبادة ممنهجة، من قبل المجموعات الإرهابية والجهات الحكومية المتواطئة معها، هو التزام قانوني حقوقي وتنفيذ للمواثيق والمعاهدات الدولية.

ولذا على هذه الجهات تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، وذلك بالعمل فعليا بكل ما وقّعت عليه حفاظا على ما تبقى من مصداقيتها. إن محكمة العدل الدولية وبنود محكمة الجنايات في روما يجب أن تشمل كل السلطات التي ارتكبت جرائم بحق الإنسانية وبحق شعوبها، ومنها الشعب الآشوري الأصلي.

إننا نناشد مجلس حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة المعنية، وكافة المحافل الحقوقية والمؤسسات المدنية في العالم من أجل:

١- الضغط على حكومات الدول التي يعيش فيها الشعب الآشوري من أجل وقف جميع أعمال الإبادة الجماعية والقتل والتهجير والاعتقال ضد أبناء هذا المكون الأصلي بشكل فوري وعاجل.

٢- الضغط من أجل إنشاء إقليم أو إدارة ذاتية خاصة بالآشوريين في العراق أو سوريا أو تركيا أو أي مكان آخر من أماكن تواجدهم على أرضهم التاريخية، تكون بمثابة ملاذ آمن لهم، وذلك عملا بمضمون إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، خصوصا في مواده الثالثة والرابعة التي تقر بحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها.

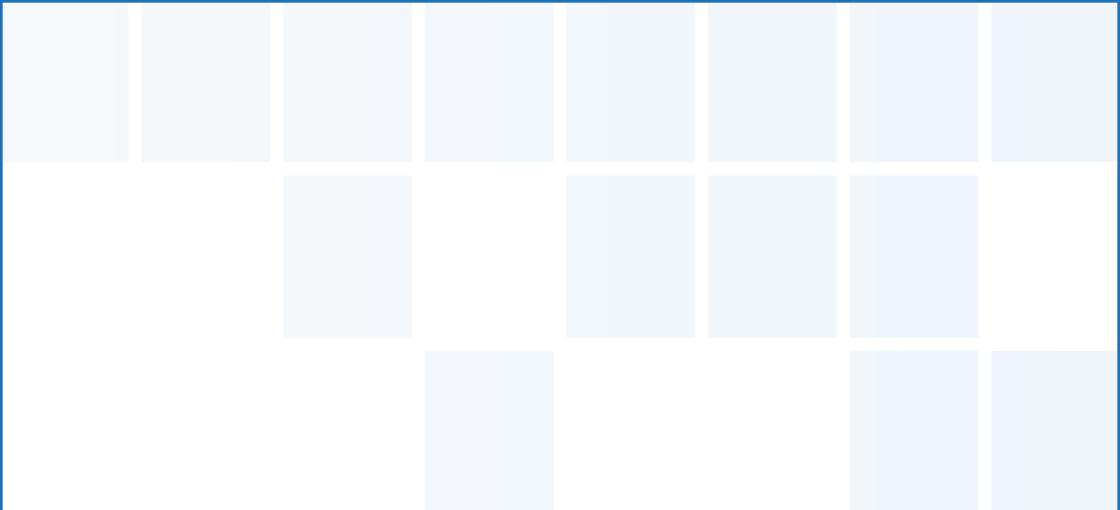
٣- دعم وتمكين المؤسسات المدنية السياسية والحقوقية والإعلامية والإغاثية الآشورية في كل من العراق وسوريا وإيران وتركيا ولبنان، من أجل ضمان استمرار وجود هذا الشعب الأصلي، وتثبيت وتفعيل مشاركته في الحياة السياسية في أوطانه، وإعادة إعمار مناطقه المتضررة، ومدّها بكافة أشكال المساعدة والدعم المادي والسياسي.

٤- إحالة مرتكبي جرائم الإبادة ضد الشعب الآشوري، من حكومات أو جماعات أو أفراد، على محاكم وطنية أو دولية أو مشتركة لردع هؤلاء ومنع تكرار مثل هذه الممارسات ضد الشعوب الأصلية في مناطق أخرى من العالم.

وبناء على ذلك، إن ما يطالب به الآشوريون داخل أرضهم التاريخية وفي المهجر هو حق شرعي يقر به إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. إذ يؤكد هذا الإعلان الحق في التمتع الكامل، جماعات أو أفراداً، بجميع الحريات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وإن الشعوب الأصلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيما التمييز استناداً إلى منشئهم الأصلي أو هويتهم الأصلية، كما يحق لهم تقرير مصيرهم تحت الإشراف الدولي.

كما أنه لا ينبغي أن تكون هناك أية وصاية على الشعب الآشوري سوى الوصاية الدولية، إلى حين يتدبر أموره بنفسه ويعيش بكرامته في أرضه أسوة بالعرب والأكراد، وإن الحماية الدولية للآشوريين ستشجّع عودة الآشوريين إلى وطنهم التاريخي لبدأوا من جديد في ترميم مجتمعهم الذي عانى على يد محيطهم.

- ١ وثائق الأمم المتحدة : موقع الأمم المتحدة الإلكتروني.
- ٢ يوسف مالك، الخيانة البريطانية للأشوريين، الطبعة الأولى، ١٩٣٥م.
- ٣ روبين بيت شموئيل، الآشوريون في مؤتمر الصلح/ باريس ١٩١٩م، دارالمشرق الثقافية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣م.
- ٤ آشور كيواركيس، القومية الآشورية مضطهدة ومهمشة في وطنها - إلى متى ؟ صحيفة "النهار"، ٢٠٠٢/١٠/١٠
- ٥ ادورد اوراها، الآشوريون ضحية الإرهاب أم النظام الفكري العراقي.
- ٦ آشور كيواركيس، مأساة الآشوريين في المحافل الدولية
- ٧ رياض رشيد ناجي الحيدري، الآشوريون في العراق ، ١٩٧٧م.
- ٨ بتروسيان يوأ، حركة تركيا الفتاة، النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين: ١٩٧١.
- ٩ آشور كيواركيس، مأساة الآشوريين في العراق.. فوضى ميليشيات أم إرهاب دولة ؟ صحيفة النهار: ٢٠٠٨/١١/١٢.
- ١٠ عبد المجيد حسيب القيسي، تاريخ القضية الآشورية في العراق.
- ١١ هرمز أبونا، الآشوريون بعد سقوط نينوى: المجلد الخامس.
- ١٢ الدكتور وليم اشعيا، المسألة الآشورية بين مظالم الأكرثية والمعاهدات الدولية
- ١٣ سليمان يوسف يوسف، مذحة "سيميل" الآشورية: ٢٠٠٣/٨/٢٦م.
- ١٤ ادورد اوراها، الآشوريون والدولة العراقية
- ١٥ ادورد اوراها، استبعاد الآشوريين.. في مصلحة من؟.
- ١٦ ادورد اوراها، مشروعية المطلب الآشوري بإقامة اقليم آشور.
- ١٧ يوسف مالك، حقائق منسية حول مذابح الاشوريين في العراق عام ١٩٣٣.
- ١٨ قسطنطين بيتروفيف ماتغيف، الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث
- ١٩ خطاب الباحث آشور كيواركيس في البرلمان اليوناني في أيلول/٢٠١٠: "خلفية الإبادة الجماعية والواجب الدولي"
- ٢٠ الدكتور جميل حنا، حقوق الشعب الآشوري في بلاد ما بين النهرين، الحوار المتمدن - العدد: ٣٥٦٩ - ٢٠١١/١٢/٧



**YOUR  
OUR RIGHTS**